ICC-ASP/10/16

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
5 July 2011

ARABIC
Original: English

الدورة العاشرة
نيويورك، ١٢ - ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

تقرير عن أداء برامج المحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠١٠

المحتويات

أولا- مقدمة ٢

ثانيا- أهم أنشطة البرامج الرئيسية ٢

ألف. البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية ٢

باء. البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام ٦

جيم. البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة ١١

دال. البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف ١٩

هاء. البرنامج الرئيسي الخامس: مكاتب مشروع المباني الدائمة ٢١

ثالثا- قضايا متداخلة ٢١

رابعا- أداء الميزانية لعام ٢٠١٠ ..... ٢٣

المرفقات

المرفق الأول: البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية ٣٨

المرفق الثاني: البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام ٤٣

المرفق الثالث: البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة ٤٨

المرفق الرابع: البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف ٥٨

المرفق الخامس: البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الائتماني للضحايا ٦٢

المرفق السادس: البرنامج الرئيسي السابع **١**: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة ٦٤

المرفق السابع: تحقيق توقعات الفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٠ ..... ٦٥

المرفق الثامن: قلم المحكمة: عدد المدّعى عليهم وطلبات الضحايا ومدة إقامة الشهود ٦٨

أولا- مقدمة

١- يحتوي هذا التقرير على قائمة بأهم أنشطة كل برنامج من البرامج الرئيسية للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في عام ٢٠١٠، ويشتمل على بيان للنفقات[١] حسب كل برنامج كما يتضمن جدولا مكرسا للموظفين يُفَصِّل مستويات التوظيف الفعلية مقابل مستويات التوظيف المدرجة في الميزانية على النحو الذي طلبته لجنة الميزانية والمالية[٢] ("اللجنة"). وبالإضافة إلى ذلك، يرد في المرافق من الأول إلى السادس عرض مفصل لأداء البرامج حسب كل قسم من أقسام التقرير مع الإشارة إلى الأهداف المنشودة والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والأداء.

٢- ويوضح الوصف التفصيلي لأهم أنشطة كل برنامج رئيسي الوارد ذكرها في القسم الأول من التقرير أن المحكمة اضطلعت بكافة الأنشطة التي خططت لها لعام ٢٠١٠. أما الأنشطة الإضافية غير المخطط لها، وبوجه خاص القيام بمحاكمات متزامنة وتطور الحالة في كينيا، فقد تم تناولها جميعا بصورة واسعة في إطار قيود الميزانية التي اعتمدتها المحكمة للبرنامج، فمن بين ٨,٢ مليون يورو التي أشارت إليها المحكمة لتغطية هذه الأنشطة غير المتوقعة تم إنفاق ٥,١ مليون يورو. وأخيرا، يقدم المرفق السابع تفاصيل إضافيةً عن إنجاز المحكمة لتوقعاتها الواردة في الميزانية.

ثانيا- أهم أنشطة البرامج الرئيسية

ألف- البرنامج الرئيسي الأول – الهيئة القضائية

١- هيئة الرئاسة:

٣- في عام ٢٠١٠ واصلت هيئة الرئاسة ممارسة مهام مكثفة في مجالات مسؤوليتها الرئيسية الثلاثة: المهام القانونية والقضائية، والعلاقات الخارجية، والإدارة. وقد بلغت كثافة المهام القانونية والقضائية ذروة جديدة من حيث عددُ القرارات الصادرة (أغلبها سرية) واتفاقات التنفيذ التي تم التفاوض عليها وإبرامها. واضطلعت الهيئة أيضا بحجم عمل كبير في إنشاء الدوائر ودعم اجتماعات القضاة والتفاوض على الاتفاقات مع المنظمات الدولية. وأخيرا واصلت الهيئة مراجعتها كامل مسودة السياسات الإدارية بين أجهزة المحكمة.

٤- في مجال العلاقات الخارجية دخلت هيئة الرئاسة في التزامات مكثفة مع الدول وجمعية الدول الأطراف ("الجمعية") وأجهزتها الفرعية والمنظمات الحكومية والإقليمية والمجتمع المدني، وقامت بوجه خاص بتشجيع المجالات الرئيسية المتمثلة في عالمية نظام روما الأساسي والتعاون والتكامل مثلما أوردها المؤتمر الاستعراضي. وباعتبار الرئيس (أو أحد نوابه) الوجهَ العام للمحكمة فإنه يقوم بعمليات تحسيس بشأن المحكمة الجنائية الدولية في العديد من التظاهرات والاجتماعات في القارات المختلفة.

---

[١] تستند نفقات عام ٢٠١٠ إلى أرقام أولية لم تتم مراجعتها وهي قابلة للتغيير.

[٢] الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، الدورة الخامسة، لاهاي، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر- ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (ICC-ASP/5/32/Corr.1)، الجزء الثاني-دال-٦(أ)، الفقرة ٢٣.

٥- وكان أحد الانجازات الرئيسية لهيئة الرئاسة في المجال الإداري إطلاق العملية التي أدت إلى اعتماد تقرير المحكمة عن الإجراءات المتعلقة بزيادة الوضوح بشأن مسؤولية الأجهزة المختلفة والاستمرار في هذه العملية[٣]، بما في ذلك القسم المتعلق بإدارة المؤسسة، وما زالت هيئة الرئاسة تعمل على التنفيذ السليم لهذا الأخير. وكان هناك مجال آخر رئيسي في نشاط هيئة الرئاسة الإداري ألا وهو الإشراف الاستراتيجي بكفاءة على قلم المحكمة والتنسيق الجاري للمسائل المشتركة بين أجهزة المحكمة من خلال اجتماعات دورية.

٢- الشعبة التمهيدية:

٦- هناك حاليا خمس حالات أحيلت إلى الدائرتين التمهيديتين، حيث عُهد بحالتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور بالسودان إلى الدائرة التمهيدية الأولى، أما حالات أوغندا وجمهورية إفريقيا الوسطى وكينيا فقد عُهد بها إلى الدائرة التمهيدية الثانية. والجدير بالإشارة إلى أنه تم تعيين خمسة قضاة فقط للدائرتين التمهيديتين في عام ٢٠١٠. وبالتالي فإنه كان على قاض واحد أن يحضر جلسات الدائرتين طيلة العام. وبالإضافة إلى ذلك، وفي السداسي الثاني من عام ٢٠١٠، كان على قاض واحد أن يحضر جلسات الدائرة التمهيدية الأولى ويترأس في نفس الوقت الدائرة الابتدائية الثالثة. وأخيرا كان على القضاة الذين عُينوا في الدوائر التمهيدية أيضا أن يشاركوا في العديد من الاستئنافات العارضة كقضاة مؤقتين في دائرة الاستئناف.

٧- في عام ٢٠١٠ ضمت المسائل الأساسية التي تناولتها الدائرتان التمهيديتان طلبا بالترخيص لإجراء تحقيق طبقا للمادة ١٥ من النظام الأساسي، إلى جانب طلبات تتعلق بإصدار مذكرتي اعتقال وعشرة أوامر بالمثول أمام المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك فقد رفضتا اعتماد التهم التي وجهها المدعي العام لمشتبه به وعقدتا جلسة لاعتماد التهم في قضية تتعلق بمشتَبه بهما آخرَين. ويمثل هذا زيادة في حجم عمل الدائرتين التمهيديتين مقارنة بعام ٢٠٠٩ حيث نظرتا في أربع حالات وأصدرتا أربعة أوامر بالمثول، وعقدتا جلستي اعتماد للتهم صدر على إثر واحدة منهما قرار باعتمادها.

٨- تطلب عدد من قرارات الدائرتين التمهيديتين استعراض مئات، بل آلاف الصفحات، وتم بوجه خاص إصدار قرار الدائرة التمهيدية الثانية المؤرخ في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ الذي يأذن للمدعي العام بإجراء تحقيق في الحالة القائمة في جمهورية كينيا بعد استعراض (١) طلب المدعي العام ومواد الإثبات المدعِّمة له التي تبلغ حوالي ٢٠٠٠ صفحة و(٢) حوالي ٤٠٠ شهادة لضحايا. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى مذكرة اعتقال في حق "كاليست مباروشيمانا" بعد استعراض حوالي ١١٠٠ صفحة من الأدلة والمعلومات الأخرى التي قدمها المدعي العام في شهر آب/أغسطس ٢٠١٠. وبتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ رفع المدعي العام إلى الدائرة التمهيدية الثانية طلبين بإصدار أوامر لستة أشخاص بالمثول أمام المحكمة، وكان الطلبان مشفوعين بأدلة ومعلومات تقارب ٥٠٠٠ صفحة.

٩- طيلة عام ٢٠١٠ عقدت الدائرتان التمهيديتان أيضا عددا من الجلسات بما في ذلك جلسات تحضيرية تتعلق بالكشف عن المعلومات وتدابير حماية الشهود والضحايا وجلسات تتعلق بالمثول الأوّلي

[٣] ICC-ASP/9/CBF.1/12.

متَّخذة في ذلك عددا كبيرا من القرارات الشفهية في جلسات علنية وسرية. وكان يتم إلى حد كبير إعداد هذه القرارات الشفهية مسبقا على يد موظفين قانونيين تابعين للشعبة التمهيدية إثر مداولات القضاة.

٣- الشعبة الابتدائية:

١٠- تتكون الشعبة الابتدائية من ثمانية قضاة وثلاث دوائر (تم تمديد عهدة قاضٍ لتمكينه من استكمال محاكمة "لوبانغا"، بينما أحيل آخر رسميا، هو رئيس الدائرة الابتدائية الثالثة، إلى الشعبة التمهيدية)، وعُهدت لكل دائرة بقضية للمحاكمة. ومثلما تمت ملاحظته في السنوات السابقة فإن الإجراءات الجنائية تتسم بطابعها العضوي، وقد تسببت تطورات غير متوقعة في تأجيلات لم يكن تفاديها ممكنا، وإن تعاملت معها الدوائر المعنية بأسرع ما يمكن. ومع ذلك فقد ضَمِنت الدوائر الثلاث جميعُها أن تتقدم القضايا المطروحة أمامها بصورة كبيرة وبأسرع ما يمكن، بينما تضمَن في الوقت ذاته نزاهة الإجراءات وحق المتهمين في محاكمة عادلة.

١١- في محاكمة "لوبانغا" واصلت الدائرة الابتدائية الأولى الاستماع إلى الأدلة التي قدمها الأطراف خلال ٢٠١٠ حيث تم الاستماع إلى ٣٣ شاهدا بطلب من الدفاع والادعاء، بما في ذلك ثلاثة ضحايا مشاركين بطلب من وكيلهم القانوني[٤]. وأصدرت الدائرة ٦١ قرارا وأمرا مكتوبا (بما في ذلك المرافق باستثناء أوامر حجب النصوص) و١٢٥ قرارا شفهيا. وفي المجموع تم إيداع ١٠٧٨ مستندا في سجل القضية في ٢٠١٠ ودامت جلسات الدائرة ٩٦ يوما. ومع نهاية ٢٠١٠ شارك ١١٩ ضحية في الإجراءات تمثلهم ثلاثة فرق من الوكلاء القانونيين، بما في ذلك مكتب الدفاع العام للضحايا. ورغم أنه كان من المتوقع من البداية أن ينتهي تقديم الأدلة في ٢٠١٠ إلا أنه تبعا لادعاءات الدفاع بشأن دور الوسطاء الذين استخدمهم المدعي العام وما تلاها من رفض المدعي العام الكشفَ عن اسمِ أحد الوسطاء كان على الدائرة أن تعالج عددا غير متوقع من المسائل التي بلغت الذروة في ٨ تموز/يوليو ٢٠١٠ تبعا لرفض الاستئناف بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وبين نهاية تشرين الأول/أكتوبر إلى بدايات شهر كانون الأول/ديسمبر استمعت الدائرة إلى ١٠ شهود.

١٢- بدأت محاكمة "جيرمان كاتانغا" و"ماتيو نغودجولو" يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أمام الدائرة الابتدائية الثانية. وفي ٢٠١٠ واصلت الدائرة الاستماع إلى الشهود الذين استدعاهم المدعي العام (أدلى ٢٣ شاهدا بشهادتهم) الذي أنهى تقديم أدلته الحية يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في الوقت الذي خصصته الدائرة في ٢٠٠٩. وأصدرت الدائرة ٧٥ قرارا وأمرا (بما في ذلك مَرافق، باستثناء أوامر حجب النصوص) و١١١ قرارا شفويا. وفي المجموع تم إيداع ١٤٨٥ مستندا في سجل القضية عام ٢٠١٠ وعقدت الدائرة جلسات على مدار ١٤٢ يوما. وبنهاية ٢٠١٠ شارك ٣٦٤ ضحية في الإجراءات مثَّلهم فريقان من الوكلاء القانونيين.

١٣- استعدت الدائرة الابتدائية الثالثة بنشاط من أجل التمكين لانطلاق محاكمة "جان بيار بمبا" بأسرع ما يمكن في ٢٠١٠. غير أنه بسبب إيداع الدفاع غير المتوقع طعنًا في اختصاص المحكمة (مقبولية الدعوى) في شباط/فبراير وبالنظر إلى الآجال اللازمة لإيداع كل الدفوع الخطية، بما في ذلك

[٤] الأرقام المقدمة تستند إلى السجل الموجود لدى قلم المحكمة.

من الدول المعنية كان لا بد من تأجيل المحاكمة التي كانت مقررة في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى غاية شهر تموز/يوليه ٢٠١٠ في البداية ثم إلى شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ تبعا للتغيير الذي حدث في الدائرة. وأخيرا بدأت المحاكمة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بعد استلام ١٢٣٣ طلبا إضافيا من الضحايا للمشاركة. ومع اقتراب نهاية ٢٠١٠ أُذِن ل ١٢٥٨ ضحية بالمشاركة في الإجراءات وقام فريقان من الوكلاء القانونيين بتمثيلهم. وفي نهاية العام كانت الدائرة قد استمعت إلى ثلاثة شهود واستمر تقديم الأدلة في عام ٢٠١١. وأصدرت الدائرة ٧٥ قرارا وأمرا مكتوبا (بما في ذلك المَرافق، باستثناء أوامر حجب النصوص)، كما أصدرت ١٩ قرارا شفهيا. وفي المجموع تم إيداع ٤٤٤٢ مستندا في سجل القضية في ٢٠١٠ وعقدت الدائرة جلسات مدتها ٢١ يوما.

١٤- في عام ٢٠١٠ عقدت الدوائر الثلاث جلسات امتدت ٢٥٩ يوما وهي زيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠٠٩. وعموما زاد حجم عمل الدوائر بصورة واضحة في ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ (لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار عدد الشهود الذين استمعت إليهم الدوائر الابتدائية وعدد الصفحات الموافقة لذلك والتي تم استعراضها) لا سيما إذا أخذنا في الحسبان أنه لا بد، مع تقدم القضية، من عمل تحضيري للحكم النهائي حتى يتم إصدار القرار النهائي بسرعة بعد انتهاء تقديم الأدلة والمرافعات النهائية. ومن أجل امتصاص حجم العمل المتزايد تم تعيين الموظفين بصورة مرنة وترشيد طرق العمل باستمرار قدر الإمكان. وفضلا عن ذلك، تم اللجوء إلى صندوق الطوارئ للسماح بمزيد من التوظيف عندما يُلاحظ أن مستوى شغل الوظائف الحالي وإطاره غير كافيين للاضطلاع بصورة معقولة بالعمل الضروري الزائد.

٤. شعبة الاستئناف

١٥- بالتخلص من ستة طعون عارضة في ٢٠١٠ أصبح حجم عمل دائرة الاستئناف يضاهي الحجم في عام ٢٠٠٩ عندما استمعت إلى سبعة استئنافات عارضة. وبتطبيق تدابير فعالة تمكنت من تقليص الوقت اللازم للتخلص منها. وبما أنه لم تُستكمل أية محاكمة في ٢٠١٠ فإن دائرة الاستئناف لم تنظر في أي استئناف في حكم نهائي.

١٦- كان على دائرة الاستئناف أن تبُتَّ في عدد من الاستئنافات في قضية "لوبانغا" تبعا لقرار الدائرة الابتدائية المؤرخ في ٨ تموز/يوليو ٢٠١٠ القاضي بإيقاف الإجراءات بدعوى التعسف في استعمال الحق. وفي ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٠ أمرت الدائرة الابتدائية أيضا بإطلاق سراح السيد "لوبانغا"، وهو القرار الذي استأنفه المدعي العام في اليوم التالي. وفي ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١٠ علّقت دائرة الاستئناف تنفيذَ إطلاق سراح السيد "لوبانغا" إلى حين الفصل في الاستئناف.

١٧- في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أصدرت دائرة الاستئناف حكمَها في استئنافات المدعي العام ضد قرار الدائرة الابتدائية الأول المؤرخ في ٨ تموز/يوليو ٢٠١٠ إيقافَ الإجراءات في حق السيد "لوبانغا ديلو" وضد القرار الشفهي المؤرخ في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٠ القاضي بإطلاق سراحه. وقد ألغت دائرة الاستئناف كلا القرارين. ففيما يتعلق بإيقاف الإجراءات قضت دائرة الاستئناف أنه رغم أنه كان على المدعي العام الامتثال لأوامر الدائرة الابتدائية بالكشف عن هوية وسيطٍ، إلا أن الدائرة الابتدائية أخطأت في اللجوء حالا إلى إيقاف الإجراءات. وعوض ذلك، كان على الدائرة الابتدائية أولا أن تتخذ عقوبات لتحقيق الامتثال لأوامرها. وبالنظر إلى أن قرار إطلاق سراح السيد "لوبانغا

دييلو" كان يستند كليا إلى قرار إيقاف الإجراءات الذي ألغته دائرة الاستئناف، فإنها تُلغي أيضا قرار إطلاق سراح المتهم. وبدأت الإجراءات من جديد بجلسة تحضيرية يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

١٨- في محاكمة "كاتانغا" و"نغودجولو شوي"، أصدرت دائرة الاستئناف بتاريخ ١٢ تموز/يوليو ٢٠١٠ حكمها في استئناف السيد "كاتانغا" قرارَ الدائرة الابتدائية الثانية المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ المعنون ب"قرار بشأن طلب دفاع جيرمان كاتانغا التصريحَ بعدم شرعية الاحتجاز وإيقاف الإجراءات". ورأت دائرة الاستئناف بالأغلبية أنه استنادا إلى وقائع القضية والظروف المحيطة بها لم ترتكب الدائرة التمهيدية أي خطأ في القانون أو الوقائع أو الإجراءات عندما قررت أن إيداع "طلب الدفاع التصريحَ بعدم شرعية الاحتجاز وإيقاف الإجراءات" جاء متأخرا جدا.

١٩- بتاريخ ١٦ تموز/يوليو ٢٠١١ أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في استئناف السيد "كاتانغا" قرارَ الدائرة الثانية المؤرخ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ المتعلق بكيفية مشاركة الصحية في المحاكمة. وأيدت دائرة الاستئناف قرار الدائرة الابتدائية الثانية مشيرة إلى حكمها المؤرخ في ١١ تموز/يوليو ٢٠٠٨ في "قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا دييلو".

٢٠- في قضية "جان بيار بِمبا غومبو" أصدرت دائرة الاستئناف حكمَها في استئناف السيد "بِمبا غومبو" قرارَ الدائرة الابتدائية الثالثة "المؤرخ في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٠ المعنون ب "قرار يتعلق بمقبولية الدفوع في القضية والتعسف في استعمالها". وأيدت دائرة الاستئناف القرار محل الطعن حيث وجدت أنه عندما تُطرح على الدائرة الابتدائية مسألة ما إذا كانت نتيجةُ إجراءات التقاضي الوطنية عبارةً عن قرار بعدم المتابعة بموجب المادة (١) (ب) من النظام الأساسي فإن عليها بداهة قبول صحة قرارات المحاكم الوطنية وتأثيرها إلا إذا قدّمت لها أدلة دامغة تشير إلى عكس ذلك.

٢١- في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ أصدرت دائرة الاستئناف حكمَها في استئناف السيد "بِمبا غومبو" قرارَ الدائرة الابتدائية الثالثة المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٠ المتعلق باستعراض احتجاز السيد "بِمبا غومبو". ووجدت دائرة الاستئناف أن الدائرة الابتدائية لم تقم بهذا الاستعراض بشكل سليم وأمرتها بإجراء استعراض جديد لاحتجاز السيد "بِمبا".

باء – البرنامج الرئيسي الثاني – مكتب المدعي العام

٢٢- عرف مكتب المدعي العام سَنَته الأكثر نشاطا في ٢٠١٠ وتجاوز توقعاته على غرار السنوات السابقة. فبينما كان مكتب المدعي العام قد خطط للقيام بخمسة تحقيقات فعلية أجرى في الواقع ستة تحقيقات بينها تحقيقان في حالة جديدة لم يتم أيضا تصورها. وقد عكس عدد التحقيقات التي يوجد فيه المشتبه بهم أحرارا أو أن القضية قَيد الحكم التوقعات. أما في مجال تحليل الأوضاع الممكنة فقد تم تجاوز الحالات الثماني، إذ قام مكتب المدعي العام بتحليل تسع حالات. وفي مجال المحاكمات لم يتم تحقيق كل التوقعات.

٢٣- تمكن مكتب المدعي العام أيضا من القيام بكل هذه الأنشطة في حدود ميزانيته المعتمدة ولم يكن هناك داع لاستخدام صندوق الطوارئ. بل على العكس، فإدراكا منه بأن أجهزة أخرى في

المحكمة كانت في حاجة إلى موارد إضافية بما أن الأنشطة في مجالاتها أيضا زادت عن المستوى المخطط له مارس المدعي العام أقصى درجات الحيطة في تخطيطه المالي عملا بتوصيات لجنة الميزانية والمالية إلى جانب قرارات الجمعية، محددا بذلك أولويات الأنشطة بعناية مع إيلاء الحرص الواجب من أجل المساهمة في الاحتياجات المالية الإضافية للمحكمة ككل من خلال توفير الأموال.

٢٤- وواصل مكتب المدعي العام في ٢٠١٠ جهوده في رصد الإجراءات القضائية الوطنية ليضمنَ التحقيق في ما زُعم من جرائم ثم ملاحقتها ومحاكمتها حيثما تأكدت. ويساهم هذا في وضع حد للإفلات من العقاب في الجرائم الدولية الأساسية دون توسيع أنشطة المحكمة ومواردها المالية. وسيواصل المدعي العام هذه الإستراتيجية هذا العام وفي السنوات القادمة.

١. أنشطة التحليل الأولية

٢٥- فضلا عن رصد موادَّ من المصادر المفتوحة تلَقى مكتب المدعي العام ٤١٨ معلومة جديدة تم استلامها بموجب المادة ١٥ من نظام روما الأساسي وقام بتأكيد استلامها وتحليلها، وأجرى مكتب المدعي العام تحليلا معمقا للحالات في العديد من البلدان من بينها:

(أ) أفغانستان

٢٦- تلقى مكتب المدعي العام ١٣ تقريرا جديدا عن أفغانستان وقام بتحليلها بالإضافة إلى مواد من مصادر مفتوحة.

٢٧- ربط مكتب المدعي العام اتصالات مع مسؤولين ومنظمات أفغانية إلى جانب الدول والمنظمات الدولية غير حكومية الأخرى المهتمة وعمل على تطويرها من أجل جمع معلومات إضافية عن أنماط الجريمة ومسائل التكامل.

(ب) كولومبيا

٢٨- تلقى مكتب المدعي العام ١١ تقريرا جديدا عن كولومبيا وقام بتحليلها بالإضافة إلى مواد من مصادر مفتوحة.

٢٩- قام المكتب بالاتصال دوريا مع السلطات الكولومبية للحصول على معلومات عن الإجراءات الوطنية المتخذة ضد المسؤولين عن الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة.

٣٠- قام مكتب المدعي العام بعقد دورة لندوة المنظمات غير الحكومية بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ركزت على التكامل في الفحص الأولي للحالة في كولومبيا وعلَّق فيها المحاضرون على رد السلطات الكولومبية على مكافحة الإفلات من العقاب بما في ذلك استخدام الإجراءات القضائية والقانونية وقت السلم.

(ج) جورجيا

٣١- تلقى مكتب المدعي العام ٩ تقارير جديدة عن جورجيا وقام بتحليل كميات من المواد التي قدمتها السلطات الروسية والجورجية.

٣٢- قام مكتب المدعي العام بمهام في موسكو وتبيليسي في شهري آذار/مارس وحزيران/يونيو ٢٠١٠ تباعا للحصول على معلومات عن التحقيقات التي تجريها السلطات المختصة في كلا البلدين بشأن مزاعم تتعلق بجرائم تقع ضمن اختصاص المحكمة.

(د) كوت ديفوار

٣٣- تلقى مكتب المدعي العام سبعة تقارير جديدة عن كوت ديفوار يتعلق عدد منها بمزاعم عن جرائم ارتكبت في أعقاب الحملة الانتخابية لرئاسيات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وقام بتحليلها إلى جانب مواد من مصادر مفتوحة.

٣٤- واصل مكتب المدعي العام رصد الوضع في كوت ديفوار عن كثب واتصل بالأطراف الرئيسيين في الأزمة القائمة للحيلولة دون ارتكاب جرائم أخرى.

(ه) فلسطين

٣٥- تلقى مكتب المدعي العام ١٠ تقارير جديدة تتعلق بالأراضي الفلسطينية إلى جانب أكثر من ١٥ تقريرا قانونيا من خبراء وأكاديميين ومنظمات غير حكومية تتعلق بمسألة ما إذا كان التصريح بقبول اختصاص المحكمة الذي أودعته السلطة الوطنية الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ يستجيب لمتطلبات النظام الأساسي. وقام مكتب المدعي العام بنشر ملخص للآراء القانونية التي تلقاها.

٣٦- قام مكتب المدعي العام بتحليل التصريح المشار إليه أعلاه وسعى إلى توفير فرصة لكل الأطراف المهتمة لتقديم آرائها. وفي إطار ندوة المنظمات غير الحكومية بتاريخ ٢٠ تشربن الأول/أكتوبر ٢٠١٠ عقد المكتب دورة موضوعاتية عن الفحص الأولي المتعلق بفلسطين.

٣٧- وعملا بسياسة مكتب المدعي العام الموسومة بالتكامل الإيجابي قام أيضا باستكشاف طرق جديدة لتشجيع الإجراءات الوطنية من الطرفين بما في ذلك الاتصالات مع السلطات المعنية والمنظمات الدولية .

(و) نيجيريا

٣٨- تلقى مكتب المدعي العام ١٢ تقريرا جديدا عن نيجيريا وقام بتحليلها إلى جانب مواد من مصادر مفتوحة.

٣٩- قام مكتب المدعي العام بالكشف علنا عن فحصه الأولي المتعلق بالوضع في نيجيريا يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٤٠- باشر مكتب المدعي العام مشاورات بناءة مع السلطات النيجيرية.

(ز) الجمهورية الكورية

٤١- في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أعلن مكتب المدعي العام أنه تلقى تقارير عن حادثين في البحر الأصفر خلال العام.

٤٢- تبعا لإعلان الفحص الأولي سعى مكتب المدعي العام إلى الحصول على معلومات إضافية من المصادر ذات الصلة.

(ح) غينيا

٤٣- تلقى مكتب المدعي العام خمسة تقارير جديدة تتعلق بغينيا وقام بتحليلها إلى جانب المعلومات المتوفرة عن الإجراءات الوطنية.

٤٤- قام مكتب المدعي العام بثلاث مهام في غينيا في شباط/فبراير وأيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ من أجل جمع وتقدير المعلومات عن التحقيق الذي باشرته السلطات الغينية في ما زُعم من جرائم ارتكبت يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٤٥- عمل مكتب المدعي العام أيضا على منع ارتكاب جرائم أخرى في سياق الانتخابات الرئاسية.

(ط) هندوراس

٤٦- تلقى المكتب خمسة تقارير جديدة تتعلق بهندوراس وقام بتحليلها إلى جانب بالإضافة إلى مواد من مصادر مفتوحة.

٤٧- في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ أعلن المكتب أن الوضع قيد الفحص وأعلنت سلطات هندوراس تعاونها فورا.

٤٨- قام المكتب بانتداب أحد كبار الموظفين إلى لجنة الحقيقة الهندوراسية.

٢- أنشطة التحقيق والادعاء

٤٩- في ما يتعلق بأوغندا واصل المدعي العام رصد الجرائم التي ارتكبت بعد إصدار مذكرات اعتقال في حق "جوزيف كوني" وآخرين في شهر تموز/يوليو ٢٠١٠ بما في ذلك تلك التي اقترفتها أطراف أخرى مثل "قوات الدفاع الشعبية" في أوغندا وطلب معلومات من الحكومة تتعلق بالإجراءات القضائية الوطنية.

٥٠- واصل المدعي العام أيضا رصد شبكات الإمداد بالمعلومات والمساعدة المباشرة أو غير المباشرة التي يمكن أن تُفيد المشتَبه بهم وتساعدهم على الهروب من وجه العدالة.

٥١- واصل مكتب المدعي العام جهوده الرامية إلى حشد الدعم لاعتقال المشتبه بهم وتسليمهم مشددا على أهمية التعاون، في سبيل اعتقال الأشخاص، مع الدول ومع الجهات الفاعلة الدولية في المنطقة وأبرز بصورة منتظمة المشاكل المتواصلة أثناء الاجتماعات الدولية الرئيسية.

٥٢- في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية قام مكتب المدعي العام بما مجموعه ١٠٧ مهام شملت مهام التحقيق ومهام ذات صلة بحالة شهود مكتب المدعي العام ومهام حماية العملية.

٥٣- في قضية "توماس لوبانغا ديلو" رافع المدعي العام أمام الدائرة الابتدائية خلال تقديم عرض الدفاع وأمام دائرة الاستئناف. وفي هذا الصدد أودع ٣٤٤ مستندا ضم ٤,٧٢٥ صفحة.

٥٤- في قضية "جيرمان كاتانغا وماتيو نغودجولو" اختتم المدعي العام تقديم عرضه في ٦٩ يوما من أيام عمل المحكمة (بدلا من ١٠٠ يوم المقررة) وأودع ٥٣٠ مستندا لدى الدائرة ضم ٦,٦١٨ صفحة.

٥٥- في قضية "بوسكو نتغاندا" واصل المدعي العام حشد الدعم لاعتقال المشتبه به وتسليمه.

٥٦- في قضية "كاليكست مباروشيمانا" تقدم المدعي العام في التحقيق وأودع طلبا يلتمس فيه إصدار أمرِ اعتقالٍ بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٠. وبإذن الدائرة التمهيدية كان مكتب المدعي العام وثيق الصلة بتوقيف السيد "مباروشيمانا" وعملية البحث والمصادرة اللاحقة التي قامت بها الشرطة الفرنسية. وأودع المكتب ١٦ مستندا لدى الدائرة التمهيدية بمجموع ٦٣٥ صفحة.

٥٧- وفي سياق الحالة في دارفور، السودان، قام مكتب المدعي العام ب ٢١ مهمة تحقيق في مختلف البلدان.

٥٨- وعملا بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٩٣ (٢٠٠٥) قدم المدعي العام تقريرا مرتين للمجلس في حزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ عن تقدم التحقيق الذي يجريه مكتبه.

٥٩- واصل المدعي العام التشاور مع الحكومات والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي وتحالف المنظمات غير الحكومية لتعزيز الجهود المتصلة بتهميش المطلوبين واعتقالهم في الحالات التي تكون فيها مذكرة الاعتقال قد صدرت.

٦٠- في حالة عمر حسن البشير أودع المدعي العام سبعة مستندات تضم ٥٤ صفحة في سجلات القضية لدى المحكمة.

٦١- في حالة "بحر إدريس أبو قردة" أودع المدعي العام ١٣ مستندا تضم في مجموعها ٤٧ صفحة في سجلات القضية لدى المحكمة وربط الاتصال مع الحكومات ذات الصلة من بينها حكومات كل من ليبيا ومصر وكينيا من أجل تيسير اتصال المحكمة رسميا بأبي قردة بما في ذلك مع محاميه المختار ولتيسير تنقله إلى لاهاي.

٦٢- في حالة "عبد الله بندا أبكر نورين" و"صالح محمد جربو جاموس"، بعد إصدار أوامر بالمثول أمام المحكمة عمل مكتب المدعي العام مع قلم المحكمة على مثول هذين الشخصين في لاهاي.

٦٣- رافع مكتب المدعي العام في القضية أمام الدائرة التمهيدية الأولى في جلسة تحضيرية وفي جلسات اعتماد التهم، وفي هذا الشأن أودع مكتب المدعي العام ١١١ مستندا بلغت ٣,٨٨٦ صفحة في سجلات القضية لدى المحكمة.

٦٤- وفي ما يتعلق بالحالة في جمهورية إفريقيا الوسطى، وفي قضية "جان بار بِمبا غومبو"، أجرى مكتب المدعي العام ٢٦ مهمة تحقيق في إفريقيا الوسطى وفي بلدان أخرى. ورافع عن القضية أمام

الدائرة التمهيدية الثالثة في جلسات تحضيرية وبدأ بعرض قضية الادعاء أمام الدائرة، وأودع في هذا الشأن ٣٣١ مستندا بلغت ٤,٠١٤ صفحة في سجلات القضية لدى المحكمة.

٦٥- واصل المدعي العام أيضا رصد أعمال العنف المقترفة مؤخرا جدا على أراضي جمهورية إفريقيا الوسطى وطلب معلومات عن حال الإجراءات القضائية الوطنية.

٦٦- في ما يتعلق بالحالة في كينيا، بعد تلقي الإذن من الدائرة التمهيدية باشر المدعي العام التحقيق في الجرائم التي زُعم أن أعضاء من مختلف الجماعات قد اقترفتها. وقام مكتب المدعي العام ب ٥٢ مهمة تحقيق في كينيا وبلدان أخرى واضطلع المدعي العام نفسُه بمهمة في كينيا حيث التقى، من بين من التقى، رئيس الوزراء ومسؤولين حكوميين كبارا آخرين إلى جانب ممثلي المجتمع المدني.

٦٧- بعد تسعة أشهر من التحقيقات التمسَ المدعي العام إصدارَ أوامر بالمثول أمام المحكمة وفق المادة ٥٨ من نظام روما الأساسي في حق ستة أشخاص في قضيتين. وفي هذا الصدد أودع مكتب المدعي العام ٥٨ مستندا ضم ما مجموعه ٥,٤٧٣ صفحة في سجلات القضية لدى المحكمة.

(جيم) – البرنامج الرئيسي الثالث – قلم المحكمة

١. إدارة المحكمة

٦٨- في ما يتعلق بالحالة في أوغندا تم تسجيل ما مجموعه أربعة مستندات وتبليغها إلى جانب الترجمات.

٦٩- في ما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تم تسجيل ما مجموعه ٣,٣٨٩ مستندا و١,٣١٥ محضرا للجلسات وتبليغها. وتم تقديم الدعم (الإجرائي والفني) ل ٢٣٨ جلسة.

٧٠- في ما يتعلق بالحالة في دارفور، السودان، تم تسجيل ما مجموعه ٨٦٥ مستندا و٨٣ محضرا للجلسات وتبليغها إلى جانب الترجمات. وتم تقديم الدعم (الإجرائي والفني) لست جلسات.

٧١- في ما يتعلق بالحالة في جمهورية إفريقيا الوسطى تم تسجيل ما مجموعه ٤,٥٥٨ مستندا و٨٣ محضر للجلسات وتبليغها، إلى جانب الترجمات. وتم تقديم الدعم (الإجرائي والفني) ل ٢١ جلسة.

٧٢- في ما يتعلق بالحالة في كينيا تم تسجيل ما مجموعه ٥٢٥ مستندا وتبليغه. والأرقام المذكورة تتعلق بما يأتي: (١) النصوص الأصلية للوثائق وترجماتها و(٢) المستندات المتعلقة بالحالة وكل القضايا ذات الصلة.

٢. الترجمة التحريرية والفورية

٧٣- قامت وحدة الترجمة التحريرية والفورية التابعة للمحكمة بتوفير الترجمة الفورية لمحاكمات متزامنة. وبالإضافة إلى الفرنسية والانجليزية تدبَّرت أمر الترجمة من وإلى اللغة السواحلية (حجرة ترجمة لمحاكمتين مختلفتين)، و"اللينغالا" و"السانغو" (من نوفمبر ٢٠١٠).

٧٤- من أجل توفير الترجمة الفورية من لغة "السانغو" وإليها نظمت المحكمة تدريبا لتراجمة متدربين في "السانغو". وجرى التدريب في المحكمة بالكامل وفقا لدروس وُضِعت فيها مستخدِمةَ تجربتها

الواسعة في شكل محاضرات وورشات عمل. أما التدريب الفعلي على الترجمة الفورية فقام به موظفون تراجمة وأحيانا تراجمة ومستشارون خارجيون مؤقتون يتمتعون بخبرة خاصة. وكان تراجمة "السانغو" جاهزين في الوقت المحدد لانطلاق محاكمة "بمبا". وقد وُضعت مصطلحات "السانغو" المطلوبة في المحاكمة في المحكمة أيضا، وقامت به أساسا "وحدة المصطلحات والمراجع" وتراجمة "السانغو" المتدربين بمساعدة خبير في "السانغو". وتعد المحكمة المنظمة الدولية الوحيدة التي تدرِّب التراجمة في اللغات المذكورة أعلاه والمحكمة الوحيدة حيث تُستخدم هذه اللغات في الترجمة الفورية.

٣. المساعدة القانونية وقضايا المحامين

(أ) قسم دعم المحامين

٧٥- بينما تضمنت التوقعات التي اُستخدمت في إعداد ميزانية ٢٠١٠ ثلاثة مدعى عليهم معوزين (لم يدرج أي توقّع بشأن عدد الضحايا)، قَبِل نظام المساعدة القانونية ستة مدعى عليهم و٢,٢٥٧ ضحية وقدَّم الأموال اللازمة لتغطية المساعدة القانونية "لجان بيار بمبا غومبا" الذي كان المسجِّل قد قال بعدم عَوَزه. وواصل المسجِّل تنفيذ أمر الدائرة بتقديم الأموال اللازمة للتمثيل القانوني "لجان بيار بمبا غومبا" واستمر في التحقيق في أصوله المالية وهو ما أدى إلى استرداد ٢٥,٧٠٠ يورو في عام ٢٠١٠. وقد ورد بيانٌ بطلبات المدعى عليهم والضحايا المعوزين في المرفق الثامن.

٧٦- قام قلم المحكمة أيضا بتوفير الدعم والمساعدة الإداريَّين لكل الفرق القانونية التي تمثل المتهمين أو الضحايا.

٧٧- أجرى قلم المحكمة عدة مشاورات وأنشطة مع العاملين في المجال القانوني بما في ذلك تنظيم حلقة دراسية جديدة عن المحامي، انتهت للمرة الثالثة ببرنامج تدريبي يستهدف القانونيين الذين قد يعملون محامين أمام المحكمة.

٧٨- في ما يتعلق بقائمة المحامين لدى قلم المحكمة تلقى القلم ٧٩ طلبا جديدا. ومن بين الملفات الكاملة التي تمت دراستها تمت إضافة ٣٨ شخصا للقائمة، ما يرفع مجموع المحامين المقبولين إلى ٣٦٤. وبالإضافة إلى ذلك درس قلم المحكمة ٧٣ طلبا للقبول في قائمة مساعدي محامين. وبالملفات التي تمت دراستها في ٢٠١٠ وتلك التي تم تلقيها في السنوات السابقة بلغ مجموع القَبول في قائمة مساعدي المحامين حاليا ٧٨، أما قائمة المحققين المحترفين فتضم ٢٧ عضوا.

٧٩- في هذا السياق، بدأت حملة تشجيع المحاميات الإفريقيات على تقديم طلبات القبول في قائمة المحامين وقائمة المساعدين تُؤتي أُكُلَها، وذلك بتقديم ٢٤ طلبا لقائمة المحامين نتج عنها إلى حد الآن قبول سبعة طلبات بالإضافة إلى ٢٥ طلبا لقائمة المساعدين التي نتج عنها قبول عشرة ملفات.

(ب) مكتب المحامي العام للدفاع

٨٠- اضطلع "مكتب المحامي العام للدفاع" بالتمثيل المتواصل لمصالح الدفاع في ما يتعلق بالحالتين في دارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وواصل تقديم المشورة القانونية والمذكرات والمساعدة في الوقت الحقيقي أثناء جلسات المحكمة (من خلال الاطلاع على المحاضر في وقتها الحقيقي) لفرق الدفاع عن "توماس لوبانغا دييلو" و"جيرمان نغودجولو" و"جان بيار بمبا" و"بحر إدريس أبو قردة" و"عبد الله

بندا أبكر نورين" و"صالح محمد جربو جاموس" و"كاليكست مباروشيمانا" ولمحامي مؤقت يظهر في مرحلة ثبوت الحالة. كما أمرت الدائرة الابتدائية الثالثة مكتب المحامي العام للدفاع بمساعدة فريق دفاع "جان بيار بِمبا" في تقديم الملاحظات بشأن طلبات ١٢٣٣ ضحية.

(ج) مكتب المحامي العام للضحايا

٨١- زاد عمل مكتب المحامي العام للضحايا بصورة كبيرة في ٢٠١٠ مع ارتفاع عدد الضحايا الذين يمثلهم بنسبة ٨٢ بالمئة.

٨٢- شارك مكتب المحامي العام للضحيا الدفاع في جميع القضايا المطروحة على المحكمة مقدما في ذلك:

أ- الدعم والمساعدة ل ٣١ وكيلا قانونيا خارجيا في كل الحالات والقضايا المطروحة أمام المحكمة؛

ب- ١٥٠ استشارة قانونية وبحثا لوكلاء قانونين خارجيين؛

ج- المساعدة القانونية والتمثيل ل ١٠٩ ضحايا في حالة/قضايا جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

د- المساعدة القانونية والتمثيل ل ٢٣٧١ ضحية في حالة/قضايا أوغندا؛

ه- المساعدة القانونية والتمثيل ل ١٥٥٦ ضحية في حالة/قضية "بِمبا" في جمهورية إفريقيا الوسطى؛

و- المساعدة القانونية والتمثيل ل ٢٣ ضحية في حالة/قضية دارفور، السودان، عملا بالوكالة التي وقعها الوكلاء القانونيون الخارجيون؛

ز- المساعدة القانونية لحوالي ١٠٠ ضحية في بلدان أخرى؛

ح- يحضر محامي المكتب الجلسات اليومية في محاكمة "لوبونغا" وكل جلسات قضية "بِمبا" وبعض جلسات محاكمة "كاتانغا ونغودجولو/شوي".

٨٣- قام مكتب المحامي العام للضحايا بنشر دليل للممثل القانوني أمام المحكمة باللغتين الإنجليزية والفرنسية وكتيّبا يشرح دوره ومهمته.

٤. مشاركة الضحايا

٨٤- تلقت "شعبة مشاركة الضحايا والتعويضات" التي تعمل باعتبارها مكانَ إيداع طلبات الضحايا ما مجموعه ٢٢٣٩ طلبا للمشاركة في الإجراءات في ٢٠١٠. ويمثل هذا ارتفاعا بحوالي ٢٠٠ بالمئة مقارنة بالعدد الذي تم تلقيه في ٢٠٠٩. وفي نفس الفترة ارتفع عدد طلبات التعويض إلى أكثر من خمس مرات. ففي خلال السنة أذنت الدوائر ل ١٤٣٦ ضحية بالمشاركة في الإجراءات المختلفة، وكان أكبر عدد في قضية "بِمبا" في الفترة المؤدية إلى بداية المحاكمة. وقد تم إيراد تفصيل طلبات مشاركة الضحايا في المرفق الثامن.

٨٥- في حلة أوغندا تم تلقي ٣١١ طلبا آخر من الضحايا للمشاركة، ما رفع عددَ الطلبات إلى ١٠١٢.

٨٦- في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية تم تلقي ٤٧ طلبَ مشاركةٍ آخر من الضحايا، ما رفع العدد الكلي للطلبات إلى ١٠٦٨. وفي قضية "توماس لوبانغا ديلو"منحت الدائرة الابتدائية الأولى صفة الضحية ل ١٥ طالبا جديدا ما رفع عدد الضحابا المقبولين في هذه القضية إلى ١١٨. وفي قضية "جيرمان كاتانغا وماتيو نغودجولو شوي" منحت الدائرة الإبتدائية الثانية صفة الضحية لخمسة طالِبين جدد، ما رفع العدد الإجمالي المقبول في هذه القضية إلى ٦٢٤.

٨٧- في حالة دارفور، السودان، تم تلقي ٦٣ طلبا جديدا للمشاركة من الضحايا، ما رفع العدد الكلي للطلبات التي تم تلقيها إلى ٢٠٤. وفي قضية "أحمد محمد هارون" ("أحمد هارون") وعلي محمد على عبد الرحمان ("علي خشيب") منحت الدائرة التمهيدية الأولى صفة الضحية لستة طلبات جديدة. وفي قضية "عمر حسن أحمد البشير" أودعت "شعبة الضحايا والتعويضات" ثمانية مستندات محجوبة. وفي قضية "بحر إدريس أبو قردة" منحت الدائرة التمهيدية الأولى صفة الضحية لتسعة طلبات جديدة، ما رفع عدد الضحايا المقبولين في هذه القضية إلى ٨٧. وفي قضية "عبد الله بندا أبكر نورين" و"صالح محمد جربو جاموس" منحت الدائرة التمهيدية الأولى صفة الضحية ل ٨٩ طلبا جديدا.

٨٨- في حالة جمهورية إفريقيا الوسطى تم تلقي ١٧٦١ طلبا جديدا من الضحايا للمشاركة في الإجراءات، ما رفع العدد الإجمالي للطلبات المتلَّقاة إلى ١٩٢٨ طلبا. وفي قضية "جان بيار بِمبا غومبو" منحت الدائرة التمهيذية الثالثة صفة الضحية ل ١٣١٢ طلبا جديدا.

٨٩- في حالة كينيا، تم تلقي ٦٤٥ طلبا للتمثيل و٥٢ طلبا للمشاركة من ضحايا يرغبون في المشاركة في الإجراءات، ما رفع مجموع الطلبات المتلقّاة إلى ٥٤.

٩٠- وقامت "شعبة الضحايا والتعويضات" ب ٤٦ مهمة خلال السنة. وكان الهدف من أنشطة الشعبة في الميدان أساسا توفيرُ معلومات دقيقة عن مشاركة الضحية والتعويض أمام المحكمة موفّرة لذلك نُسَخا من استمارات الطلبات الموحَّدة ومتابعة الطلبات غير الكاملة وتوفير التدريب والدعم للوسطاء الذين يساعدون الضحايا في طلباتهم وللوكلاء القانونيين للضحايا.

٩١- في أيلول/سبتمبر صادقت هيئة الرئاسة على نسخة منقحة من استمارات الطلب الموحَّدة للمشاركة والتعويضات ثم تم توفيرها للاستخدام في الميدان. وكان إعدادُ الاستمارات الجديدة نتيجة عملية استشارة واسعة داخل المحكمة ومع محاورين خارجيين، ومستجيبةً في نفس الوقت لمتطلبات الإجراءات القضائية.

٩٢- وأثار طلب المدعي العام الإذنَ بإجراء تحقيق بشأن كينيا إمكانية (قررت بموجب القاعدة ٥٠ (٣) من القواعد) تمثيل الضحايا في الدائرة التمهيدية عندما تنظر في الطلب. وقد يسرت شعبة الضحايا والتعويضات حولي ٤٠٠ تمثيل للضحايا كان ٧٦ منها تمثيلا جماعيا قام به زعماء المجتمع نيابة عن الجماعات المتأثرة.

٥. الضحايا والشهود

٩٣- فيما يتعلق بحماية الضحايا والشهود وفّرت "وحدة الضحايا والشهود" رأي الخبراء لمختلف الدوائر والأطراف والمشاركين، وتم تلقي ١١ طلبا جديدا للاطلاع على برناج المحكمة الجنائية الدولية للحماية إلى جانب أربعة طلبات جديدة لاتخاذ إجراءات حماية محلية.

٩٤- فيما يتعلق بأنشطة الضحايا والشهود ذات الصلة بالمحاكمات بلغ عدد الشهود الذين دعمتهم "وحدة الضحايا والشهود" ٦٠ (٣٣ لجمهورية الكونغو الديمقراطية/القضية ١ و٢٤ لجمهورية الكونغو الديمقراطية/القضية ٢، و٣ لجمهورية إفرقيا الوسطى)، أي خمسة أكثر مما تم توقعته المحكمة في إعداد ميزانيتها. وبلغ عدد الخبراء الشهود ستة متجاوزا بذلك توقعات الميزانية باثنين. ويورِد المرفق الثامن تفصيلا بإقامة كل شاهد في مقر المحكمة.

٩٥- بلغ الحد الأقصى لإقامة الشاهد الواحد في مقر المحكمة ٢٢ يوما لجمهورية الكونغو الديمقراطية/القضية ١ و٤١ يوما لجمهورية الكونغو الديمقراطية/القضية ٢ و١٩ يوما لجمهورية إفريقيا الوسطى. وكانت المحكمة قد توقعت إقامة عشرة أيام لكل شاهد.

٩٦- خلال ٢٠١٠ أودعت "وحدة الضحايا والشهود" في تعاملها مع الدوائر ٥١ مستندا: ١٠ مستندات في قضية "لوبانغا" ، و٢٩ مستندا في قضية "كاتانغا/نغودجولو شوي"، و١١ مستندا في قضية "بِمبا"، ومستندا واحدا في قضية "أبو قردة". وبالإضافة إلى ذلك أودعت ٢٧ تقريرا رسميا آخر لدى الدوائر عن طريق البريد الإلكتروني.

٩٧- كما حضر ممثلو "وحدة الضحايا والشهود" ١٣ جلسة في المجموع. وفي ما يتعلق باتفاقات النقل وضعت الوحدة طريقة جديدة لنقل الشهود وأنشأت الصندوق الخاص للنقل الذي بدأ جمع التبرعات من أربع دول.

٩٨- فيا يتعلق بالجانب العملياتي، اتخذت "وحدة الشهود والضحايا" تدابير رد محلية في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي حالة دارفور وفي جمهورية إفريقيا الوسطى. ونحو نهاية العام ٢٠١٠ بدأت الوحدة في تقدير جدوى اتخاذ تدابير رد محلية في حالة كينيا.

٩٩- في المجموع قامت "وحدة الضحايا والشهود" في ٢٠١٠ بتيسير مثول ٣٣ شاهدا وضحية في قضية "لوبانغا" (جمهورية الكونغو الديمقراطية/القضية ١) وشاهدين في قضية "كاتانغا/نغودجولو" (جمهورية الكونغو الديمقراطية/القضية ٢) وثلاثة شهود في قضية "بِمبا" (جمهورية إفريقيا الوسطى).

١٠٠- فيما يتعلق بجانب الدعم النفسي الاجتماعي ساعدت فرق "وحدة الضحابا والشهود" الشهودَ في محاكمتين متزامنتين منذ بداية عام ٢٠١٠. وفي تشربن الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ قام فريق الدعم بتوفير خدمات للشهود في ثلاث محاكمات متزامنة مستخدِما الموارد المرصودة لمحاكمتين.

٦. الإعلام العام والتواصل الخارجي

١٠١- تم تنفيذ خطط الإعلام العام والتواصل الخارجي لشرح مهمة المحكمة ودورها وعملها وأنشطتها فيما يتعلق بخمس حالات وعشر قضايا مع ١٥ مذكرة توقيف صدرت علنا. وتضمنت خطط العمل أيضا إتاحة الاطلاع على الإجراءات في البلدان ذات الصلة بحالة من الحالات والإشهار لها في العالم من خلال وسائل الإعلام والإنترنت.

١٠٢- تمكنت المحكمة من التواصل مع آلاف السكان المتأثرين عبر كل البلدان ذات الصلة بحالة من الحالات، ففي سياق ٥٣٧ مهمة تواصل خارجي تلقى ٥٣,٢٦٣ مشاركا أجوبة عن أسئلتهم، بينما كان حوالي ٧٠ مليون شخص[٥] من الجمهور يتلقون بانتظام معلومات المحكمة عن طريق برامج الإذاعة والتلفزيون المحلية. وبهدف التوعية أنتجت المحكمة ٩٨ برنامجا إذاعيا و٧٧ برنامجا تلفزيونيا من بينها ملخصات أسبوعية للإجراءات في محاكمتين.

١٠٣- زادت المحكمة من عدد الجماعات الرئيسية وجماهير العالم التي تتلقى المعلومات بانتظام في بلدان غير ذات صلة بحالة من الحالات، وذلك بتعزيز أدوات الاتصال لدى المحكمة وإطلاق صفحتها على "يوتيوب" وموقِعَي "فلكير" و"تويتر"، ووضع مشاريع خاصة بالمحتمَعَين القانوني والأكاديمي وتنفيذها. وبالشراكة مع الجمعية الدولية للمحامين ساعدت المحكمة المجتمع القانوني على زيادة معرفته وفهمه للمحكمة الجنائية الدولية من خلال دورات إعلامية عُقدت في سياق حملة "دعوة المحاميات الإفريقيات". وكان ثمة مزيد من العمل مع المؤسسات القانونية والأكاديمية من خلال زيارات دراسية إل لاهاي تقوم بها مجموعات جامعية ومن خلال برامج التدريب الداخلي وبرنامج زيارات المهنيين بتمويل من اللجنة الأوروبية وآخرين، ومن خلال احتضان مقر المحكمة الجنائية الدولية نهائياتِ منافساتِ "المحكمة الصورية".

١٠٤- وُضعت إستراتيجية إعلام عامة لكامل المحكمة لفترة ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ ووافقت عليها الجمعية في دورتها التاسعة. وتقوم الإستراتيجية على زيادة تطوير الطرق الموجودة وتحسين المقاربات والأهداف العملياتية والإستراتيجية المحدَّدة في أربعة خطوطِ عمل برامجية ترمي إلى أن تنظيم برامجَ اتصال مستدامة مع وسائل الإعلام والجمهور على المستوى العالمي والمجتمعين القانوني والأكاديمي.

٧. العلاقات الخارجية والتعاون

١٠٥- شارك قلم المحكمة بنشاط من خلال "ديوانه" في كل دورات "فريق عمل لاهاي" التي دُعي إليها ضامنا بذلك حصول الدول الأطراف بانتظام على مُخرجات من قلم المحكمة وهيئة الرئاسة، وعند الاقتضاء من مكتب المدعي العام أيضا بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وكان هذا العمل هاما جدا لضمان نجاح الدورة التاسعة للجمعية. كما أقام "الديوان" علاقات جيدة مع المنظمات

[٥] يشمل هذا الرقم ٢٥ مليون تم الوصول إليهم في كينيا، وهو بلد ذو صلة بحالة جديدة لم تُدرج في البرنامج المقترح لميزانية المحكمة الجنائية الدولية عام ٢٠١٠.

الدولية والإقليمية وربط معها اتصالات من أجل ضمان دعم أوسع لعمل قلم المحكمة على المستوى السياسي والعملياتي.

١٠٦- تم تحويل كل طلبات التعاون التي قُدمت إلى الدول الأطراف ومتابعتُها مثلما أمرت به الدوائر. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك سعي للحصول على التعاون الإرادي للدول في المجالات التي تدخل في مهمة قلم المحكمة مثل حماية الشهود. وفي هذا الشأن تم فتح "صندوق ائتماني" جديد من أجل تمويل عمليات النقل إلى دول ثالثة لا تملك الموارد للقيام بذلك، وقد تم الحصول على تبرعات كبيرة لصالح الصندوق.

٨. العمليات الميدانية

١٠٧- في ٢٠١٠ تلقّت ١٤٦ مهمة في أوغندا الدعمَ والمساعدةَ من "شعبة المكتب الميداني" لقلم المحكمة. وكان المكتب في "كامبالا" فعالا في تقديم المساعدة والدعم لموظفي المحكمة الذين كانوا في مهمة خلال المؤتمر الاستعراضي لنظام روما، بما في ذلك زيارات مديري المحكمة ومسؤولين كبار آخرين من الدول الأطراف إلى شمال أوغندا وأجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما كان "الديوان" أيضا فعالا في المساعدة على العمل المتزايد في حالات أخرى مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا.

١٠٨- استُكملت مراجعة الموارد المخصصة لمكتب كمبالا الميداني لدعم الأنشطة في حالة أوغندا وقُدِّمت إلى اللجنة في نيسان/أبريل ٢٠١٠[٦].

١٠٩- في جمهورية الكونغو الديمقراطية تلقت ٣٩٦ مهمة قام بها مكتب المدعي العام وقلم المحكمة وفرق الدفاع و"صندوق الائتمان للضحايا" دعمَ "شعبة المكتب الميداني" التابع لقلم المحكمة. ونظرا لزيادة الأنشطة القضائية وتوقيف "كاليست مباروشيمانا" ساعد "المكتب الميداني المتقدم" في "بونيا" عددا من المهام في محافظتي "كيفو". وفضلا عن ذلك قام "مكتب كينشاسا الميداني" بتبليغ ٢٥ طلبا للتعاون القضائي والمساعدة ومتابعتها.

١١٠- مثلما تمت الإشارة إليه في الفقرة ١٠٥ أعلاه وفيما يتعلق بمؤتمر استعراض نظام روما الأساسي، قامت "شعبة المكتب الميداني" التابعة لقلم المحكمة بتنظيم وتنسيق بعثة من ١٥ ممثلا للدول الأطراف إلى "مكتب بونيا المتقدم". وكانت هذه المرة الأولى التي تتمكن فيه الدول الأطراف من زيارة مكتب ميداني للمحكمة وتتعرف على أنشطتها والتحديات التي تواجهها في الميدان.

[٦] تقرير المحكمة عن مكتب كمبالا الميداني: الأنشطة، والتحديات ومراجعة مستويات التوظيف، وعن مذكرات التفاهم مع البلدان ذات الصلة بحالة من الحالات (ICC-ASP/9/11).

١١١- في جمهورية إفريقيا الوسطى قامت "شعبة المكتب الميداني" بتقديم الدعم والمساعدة ل ٨٢ مهمة. وبانطلاق قضية "بمبا" قدم "مكتب بانغي" المساعد لجميع الأطراف والمشاركين في الإجراءات. وبالإضافة إلى ذلك قام المكتب بتبليغ ٢٠ طلبا للتعاون والمساعدة القضائيين إلى وزارة العدل.

١١٢- في ما يتعلق بكينيا، أجرت "شعبة المكتب الميداني" تحليلا عن أكثر السبل فعالية لدعم عملياتها ذات الصلة بالحالة في البلاد. وبتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وافقت هيئة الرئاسة على قرار فتح مكتب ميداني صغير مؤقت في نيروبي. وبين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ قامت "شعبة المكتب الميداني" بتنسيق المفاوضات مع مكتب الأمم المتحدة بشأن الخدمات التي سيتم تقديمها حالما يتم فتحه داخل مقر مكتب الأمم المتحدة.

٩. المحكمة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال

١١٣- متابعةً لتقرير المستشار المتعلق بالمحكمة الإلكترونية تم تشكيل فريق عمل بين أجهزة المحكمة برئاسة مسؤول "قسم إدارة المحكمة" وشاركت فيه أهم الجهات في الدوائر التمهيدية والابتدائية ودوائر الاستئناف ومكتب المدعي العام و"قسم دعم المحامين" و"مكتب المحامي العام للضحايا" و"مكتب المحامي العام للدفاع" و"قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال". ويجتمع فريق العمل هذا شهريا من أجل ضمان إدخال تحسينات على النظام الإلكتروني الموجود لدعم الإجراءات، وذلك لصالح كل المستخدمين.

١١٤- لقد حققت التحسينات التي أُدخلت على نظام المحكمة الإلكترونية تقدُّما أيضا مع إدخال الوحدة التي تدعِّم وضع الجدول الزمني لأنشطة المحكمة وتبليغها بنهاية شباط/فبراير ٢٠١١. كما تمت برمجة وضع "وحدة إدارة الوثائق" لتبدأ في أوائل شهر شباط/فبراير ٢٠١١ وذلك داخل المحكمة بمساعدة قسم تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وبدأ تطوير وحدة الترجمة في صيف ٢٠١٠ وما زال العمل جاريا. وبدأ اختبار وحدة دعم أنشطة "وحدة الضحايا والشهود" في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

١٠. الموارد البشرية

١١٥- استمر تنفيذ إستراتيجية المحكمة المتعلقة بالموارد البشرية طيلة عام ٢٠١٠. وتمت المحافظة على التوظيف عند المستويات المستهدفة بالتخاق ٥٥ موظفا جديدا بمناصبهم في المحكمة، وفي نفس الوقت كانت نسبة الموظفين الذين يغادرون المحكمة أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة (حوالي ٨ بالمئة). وأدخلت المحكمةُ شروط خدمة محسَّنةً لصاح الموظفين الذين تم توظيفهم دوليا والعاملين في مكاتب ميدانية، وذلك دعما لهدفها في جذب محترفين ذوي مستوى عال والإبقاء عليهم. كما تم تعزيز إدارة الأداء أكثر بإدخال آلية الطعن وتوفير التدريب للمديرين. وتم وضع خطط إستراتيجية للتعلم وتنفيذها في كل الأجهزة كما أُقيمت أنشطة ننعلق برفاه الموظفين. وبدأ "برنامج تطوير القيادات" الذي وُضع لصالح المديرين على كافة المستويات بمرحلةِ التقدير الشامل للاحتياجات وسيتم طرحُه في ٢٠١١.

١١. الأمن والسلامة

١١٦- في ٢٠١٠ واصل قسم الأمن والسلامة إدارةَ وضمانَ الأمن والسلامة لموظفي المحكمة وموجوداتها ومعلوماتها في كل من المقر وللعمليات في الميدان. وقام القسم بتوفير الأمن والسلامة لإجراءات المحكمة على النحو الذي يتطلبه الجدول الزمني للجلسات وقرارات الدوائر. وفي الميدان قام القسم أيضا بضمان الإدارة الملائمة لكل مخاطر الأمن والسلامة ذات الصلة بموظفي المحكمة وأموالها ومعلوماتها وفقا لبروتوكولات المحكمة وأطر الأمن والسلامة ذات الصلة.

١١٧- في مجال أمن المعلومات أجرى القسم تدريبا تحسيسيا بشأن أمن المعلومات وقام بتقديمه وواصل رصد بنية أمن المعلومات واختبارها، كما استمر في العمل من أجل تحسين أمن المعلومات في الميدان بإجراء تقديرٍ لبنية المعلومات وممارساتها في مكاتب المحكمة الميدانية وباختبار حلول آمنة للاتصالات لدعم الأنشطة خارج المقر.

(دال) – البرنامج الرئيسي الرابع – أمانة جمعية الدول الأطراف

١١٨- واصلت الأمانة توفير الخدمات الفنية والمؤتمرية لجمعية الدول الأطراف (الجمعية) وأجهزتها الفرعية. وقد قامت في هذا الشأن بما يلي:

أ- نظّمت دورة الجمعية الثامنة المستأنفة وقدّمت لها الخدمات، وهو ما لم يُتوقع في ميزانية ٢٠١٠، إلى جانب الدورة التاسعة للجمعية وهما الدورتان اللتان عُقدتا في نيويورك على مدار أربعة وخمسة أيام عمل على التوالي؛

ب- وفّرت الخدمات للأجهزة الفرعية التابعة للجمعية، لاسيما "المكتب" وفرقه العاملة ولجنة الميزانية والمالية ولجنة الرقابة الخاصة بالمباني الدائمة؛

ج- نظمت دورتين عقدتهما لجنة الميزانية والمالية في لاهاي وقدّمت لهما الخدمات؛

د- وفّرت للجمعية وأجهزتها الفرعية خدمات السكرتارية القانونية والفنية مثل توفير الوثائق والتقارير والملخصات التحليلية، بما في ذلك إعداد الوثائق ذات الصلة بانتخاب ستة أعضاء في لجنة الميزانية والمالية؛

ه- وفّرت المشورة للجمعية والمكتب ولأجهزتها الفرعية في المسائل القانونية والفنية ذات الصلة بعمل الجمعية؛

و- أنجزت المهمة المنوطة بها فيما يتعلق بخطة العمل تطبيقا للقرارين ICC-ASP/5/Res.3, ICC-ASP/6/Res.2, ICC-ASP/7/Res.3, ICC-ASP/8/Res.3، وهو ما سمح بإتاحة المعلومات المتوفرة على الموقع الإلكتروني الخاص بالجمعية؛

ز- أمَّنت تبرعات لفائدة صندوق ائتماني من أجل مشاركة أقل البلدان نموا ودول نامية أخرى في أعمال الجمعية، وتولت إدارة هذا الصندوق فيسّرت بذلك مشاركة ما مجموعه ٥٠ ممثلا في المؤتمر الاستعراضي والدورة التاسعة للجمعية؛

ح- وجّهت مراسلات إلى الحكومات والمحكمة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وغيرها من الهيئات ذات العلاقة والأفراد المعنيين بشأن المسائل ذات الصلة بعمل الجمعية.

١١٩- في ٢٠١٠ وفرت الأمانة أيضا خدماتٍ فنيةً ومؤتمرية للمؤتمر الاستعراضي إلى جانب الدعم "للمكتب" وتحضيراته للمؤتمر الاستعراضي. وقامت في هذا الشأن بما يلي:

أ- نظمت المؤتمر الاستعراضي الذي عُقد في كمبالا على مدى ١٠ أيام عمل بمساعدة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي والحكومة الأوغندية؛

ب- وفرت الدعم القانوني والتقني والفني لتحضيرات الجمعية للمؤتمر بما في ذلك اجتماعات "المكتب" و"فرق العمل" التابعة له (انظر الفقرة ت (١) أدناه)، وما تعلق بنطاق المؤتمر وآثاره المالية والقانونية، فضلا عن القضايا العملية والتنظيمية[٧]، وقامت بإعداد لجان التقييم ومشاركة أعضائها[٨]، وتنظيم اجتماع لجزء رفيع المستوى[٩] وتوفير خدمات السكرتارية القانونية والفنية للمؤتمر الاستعراضي، وإعداد الوثائق للمؤتمر، ونشر المعلومات على نطاق واسع عن المؤتمر وراسلت الحكومات والمحكمة والمنظمات الحكومية والهيئات العامة الأخرى والأفراد والمنظمات غير الحكومية بشأن القضايا ذات الصلة بالمؤتمر .

١٢٠- فضلا عن الجلسات العامة للجمعية والمؤتمر الاستعراضي والمشاورات ذات الصلة وفّرت الأمانة الخدمات ل ١١٩ اجتماعا على النحو الآتي:

١- المكتب .....٢٤ (بما في ذلك المؤتمر الاستعراضي)
٢- الفريق العامل في لاهاي ٤٦
٣- الفريق العامل في نيويورك ١٧
٤- لجنة المراقبة ٣٢

١٢١- قامت الأمانة بمعالجة ما مجموعه ١٦٥ مستندا و٢,٥٠١ صفحة (في اللغات الرسمية الست) للدورة الثامنة المستأنفة والمؤتمر الاستعراضي والدورة التاسعة على النحو المبين أدناه:

١- قبل الدورة .....٢٦٥ مستندا و٣,٨٦٥ صفحة.
٢- أثناء الدور ..... ٣٥١ مستندا و٢,١٧٢ صفحة

---

[٧] الوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة .... ٢٠٠٩ (ICC-ASP/8/20) المجلد الأول، الجزء الثاني، المحكمة الجنائية الدولية-جمعية الدول الأطراف/القرار ٦، الفقرة ٨.

[٨] نفس المرجع، الفقرة ٦ والوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة المستأنفة .... ٢٠١٠ (ICC-ASP/8/20/Add.1)، الجزء الثاني، المحكمة الجنائية الدولية-جمعية الدول الأطراف/القرار ٩، الفقرتان ٣ و٥.

[٩] الوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة .... ٢٠٠٩ (ICC-ASP/8/20) المجلد الأول، الجزء الثاني، المحكمة الجنائية الدولية-جمعية الدول الأطراف/القرار ٩، الفقرة ١.

٣- بعد الدورة ..... ٢٥ مستندا و٢,٩٩٨ صفحة.

١٢٢- كما عالجت الأمانة في دورتي لجنة الميزانية والمالية ما مجموعه ١٩٨ مستندا و١٧٨٢ صفحة في ثلاث لغات رسمية.

(هاء) - البرنامج الرئيسي الخامس - مكاتب مشروع المباني الدائمة

١٢٣- تم إبرام عقد مع المهندس المعماري، واستكمال دليل المشروع والانتهاء من التصميم الأولي للمباني الدائمة في حدود ما رُصد من ميزانية.

ثالثا: قضايا متداخلة

أ- الخطة الإستراتيجية

١٢٤- واصلت المحكمة وضع استراتيجيات عملياتية في المجالات الرئيسية من قبيل الإعلام العام. وفضلا عن ذلك تواصل المحكمة إعداد إستراتيجية لعمليات مكاتبها الميدانية، وقد تم تقديم تقرير أولي في الدورة الرابعة عشرة للجنة.

١٢٥- على المستوى الداخلي واصلت المحكمة عملية تعريف مديريها وموظّفيها بالمخطط الإستراتيجي وعملية التخطيط الإستراتيجي. وبالموازاة مع ذلك، زادت كل أجهزة المحكمة من تعزيز العلاقة بين خُطط عمل وحداتها وبين مخطط المحكمة الإستراتيجي.

١٢٦- وضعت المحكمة طريقة تخطيط إستراتيجي سنوية على كل المستويات ويعود ذلك في جزء منه إلى الحوار البنّاء الجاري مع فريق عمل لاهاي، وهو ما سيوجِّه إعداد الميزانية بصورة أكثر شمولية. وسيتم إدراج هذه الطريقة فورا لإعداد ميزانية ٢٠١٢.

١٢٧- بدأت المحكمة أيضا عملية الجمع بين دوراتها في التخطيط. وستكون دورة ميزانية ٢٠١٢ أول سنة مالية يُجمع فيها بصورة منتظمة بين التخطيط الإستراتيجي وإدارة المخاطر وتخطيط الميزانية للحصول على طريقة أكثر شمولية وقائمة على توجه إستراتيجي.

ب- إدارة المخاطر

١٢٨- يقارب مشروع المحكمة الأولي لإدارة المخاطر على الانتهاء، وهو يتكون من ثلاث مراحل: تحديد المخاطر واختيار التحليل والإستراتيجية ومعالجة المخاطر (التخطيط والتنفيذ).

١٢٩- قدمت إدارة المشروع توصياتها لمجلس التنسيق الذي وافق على التدابير الواجب تنفيذها. وستتم مراقبة عملية التنفيذ باستمرار لضمان تحقيق النتائج المرجوّة.

١٣٠- وقامت المحكمة بالشراكة مع لجنة مراجعة الحسابات بالتحقُّق من أفضل الممارسات لدى المنظمات الدولية من ذات الحجم، وبدأت في وضع نظام لإدارة المخاطر في المؤسسة. وتكمن الخطوة

الأولى التي بدأت في نهاية العام تحضيرا لدورة الميزانية السنوية في إعداد سجلات بالمخاطر على كل مستويات المحكمة. وتلقى المديرون التدريب الأساسي في إدارة المخاطر. ويجري انطلاقا من مستوى الشعبة صعودا إلى أعلى، إعداد سجلات بالمخاطر على كل مستويات المحكمة، وهي السجلات التي سيتم استعمالها في تصور دورة إعداد الميزانية السنوية. وستكون سجلات المخاطر جزءا من أدوات المحكمة في الإدارة وسيجري تحيينها بانتظام. وستواصل المحكمة تطوير بنيتها الخاصة بإدارة المخاطر في المؤسسة.

ج- مُناقلة الأرصدة

١٣١- تمت مناقلة مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ يورو من "وحدة التواصل الخارجي" في قسم الإعلام العام والتوثيق إلى خانة المواد والتجهيزات في قسم العمليات الميدانية. وتمت هذه المناقلة من أجل تغطية التكاليف المادية لانطلاق/إقامة مكتب كينيا الميداني. ونظر لتأخر الانطلاق لم يتم إنجاز الاستثمارات المنشودة قبل نهاية العام.

١٣٢- تمت مناقلة مبلغ ٢٧٥,٠٠٠ يورو من نفقات التشغيل العامة لقسم الاحتجاز إلى الخدمات التعاقدية لقسم دعم المحامين من أجل تغطية تكاليف المساعدة القانونية.

١٣٣- تمت مناقلة مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ يورو من خانة التوظيف في قسم الأمن والسلامة إلى الخدمات التعاقدية لقسم دعم المحامين من أجل تمويل تكاليف المساعدة القانونية.

د- عمليات الجرد السنوي

١٣٤- أجرى قسم الخدمات العامة عمليات جرد مادي لجميع التجهيزات بالمقر والمكاتب الميدانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ باستثناء كينشاسا وبانغي حيث جرت عمليات الجرد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وآذار/مارس ٢٠١٠ على التوالي. وقد طُلب من المديرين في هذين المقرين وفي مقر نيويروك إجراء جرد كامل. وكان من المتوقع أن ينتهي هذا العمل في بدايات ٢٠١١ من أجل ضمان رقابة صارمة على إدارة الموجودات.

١٣٥- بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بلغ مجموع الموجودات المستخدمة ٨,٢٨٠ قطعة قيمتها ١٥,١ مليون يورو وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٠,٦ مليون يورو عن ٢٠٠٨. ويشمل هذا ما تم اقتناؤه فعلا من موجودات في عام ٢٠١٠ بمقداره ١,١ مليون يورو بعد تعديل للشطب الفعلي مقارنة بقيمة الاقتناء بالنظر إلى الاهتلاك أو التضرر أو التلف أو السرقة (٠,٥ مليون يورو). وكأول نتيجة لهذه الرقابة على إدارة الموجودات تمت التوصية بشطب ٢٩٤ قطعة بلغت قيمتها عند الاقتناء ٠,٣ مليون يورو.

رابعا- أداء الميزانية عام ٢٠١٠

نبذة عن أداء ميزانية المحكمة

١٣٦- بلغ معدّل التنفيذ الشامل لدى لمحكمة، بما في ذلك النفقات الفعلية للمؤتمر الاستعراضي وصندوق الطوارئ (انظر الفقرة ٣ أدناه)، ١٠٠,٨ في المئة أو ما مجموعه ١٠٤,٥ مليون يورو، مقابل ميزانية معتمدة مقدارها ١٠٣,٦ مليون يورو، وهو ما أدى إلى تجاوز النفقات بمقدار ٠,٩ مليون يورو. وبعد مراعاة مداخيل المحكمة من الفوائد التي بلغت ٠,٤ مليون يورو ومداخيل أخرى مقدراها ٠,١ مليون يورو تم استخدام مبلغ ٠,٤ مليون يورو من صندوق الطوارئ، وذلك رهنا باستكمال المراجعة الخارجية للحسابات، ومن ثم فقد استنفدت المحكمة كامل ميزانيتها المرصودة برسم عام ٢٠١٠.

١٣٧- بلغ معدّل التنفيذ لدى المحكمة، باستثناء المؤتمر الاستعراضي وصندوق الطوارئ، ٩٥,٧ بالمئة أو ما مجموعه ٩٧,٩ مليون يورو مقابل ميزانية معتمدة مقدراها ١٠٢,٣ مليون يورو. وكان معدّل التنفيذ بالنسبة للمؤتمر الاستعراضي ١٠٧,٢ بالمئة، ما يفوق بنسبة ٠,١ بالمئة تقريبا الميزانية المعتمدة البالغة ١,٠٧ مليون يورو تقريبا.

١٣٨- في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و١٥ نيسان/إبريل و١٠ أيار/مايو ٢٠١٠ كانت المحكمة قد أودعت إخطارات لدى اللجنة ملتمسة الإذن باستعمال صندوق الطوارئ في مبلغ إجمالي مقدراه ٨,٢٤ مليون يورو. وكان معدل التنفيذ استنادا إلى إخطارات صندوق الطوارئ ٦٢,٤ بالمئة أو ما مجموعه ٥,١ مليون يورو. ولم تكن المحكمة قادرة على توقُّع إجراء جلسات محاكمة متزامنة عندما تم إعداد ميزانية ٢٠١٠ وقررت إعدادها على أساس توقعات بإجراء محاكمات متتابعة. ولم يكن بإمكان المحكمة أيضا توقُّع تطور الحالة الكينية، ومع ذلك فقد بذلت قصارى جهدها لدفع التكاليف الناجمة عن ذلك من خلال الميزانية المعتمدة.

١٣٩- وسجلت المحكمة عام ٢٠١٠ متوسط شغور سنوي مقداره ٩,٣ بالمئة. غير أن معدل التنفيذ الفعلي كان ٩٢,٦ بالمئة من منظور تكاليف مرتبات الموظفين. وكان معدّل الشغور في البرامج الرئيسية الشامل مستقرا نوعا ما طيلة العام. أما معدل الشغور السنوي في الهيئة القضائية فقد بلغ ٨,٠ بالمئة مع معدل تنفيذ على صعيد تكاليف الموظفين مقداره ٩٨,٥ بالمئة. وسجّل قلم المحكمة معدل شغور سنويّا قدره ٩,٤ بالمائة وبلغ معدل تنفيذ تكاليف موظفيه ٩٤,٩ بالمئة. أما مكتب المدعي العام فقد شهد معدل شغور سنويا مقداره ٦,٥ بالمئة مع معدل ٩٢,٥ على صعيد تنفيذ تكاليف الموظفين.

١٤٠- وقامت المحكمة في ٢٠١٠ بتغيير سياستها المحاسبية لتشمل الإجازة السنوية المتراكمة لموظفيها. وتم إدراج مبلغ ٠,٦ مليون يورو في التكاليف المتصلة بالموظفين، وهي زيادة في العطل السنوية مقارنة بعام ٢٠٠٩.

١٤١- وحققت الهيئة القضائية معدل تنفيذ مرتفعا مقداره ٩٨,٨ بالمئة أو ما مجموعه ١٠,٦ مليون يورو مقابل ميزانية معتمدة مقدارها ١٠,٧ مليون يورو. أما ما يقابله من معدل تنفيذ منخفض لدى

"مكتب الاتصال" فيعود أساسا إلى القرار الذي أصدره الاتحاد الإفريقي الذي رفض فيه الترخيص بفتح مكتب للاتصال لديه وقرارِ المحكمة اللاحق بعدم المضي في إقامة مثل هذا المكتب في هذه الظروف.

١٤٢- وسجل مكتب المدعي العام معدل تنفيذ مقدراه ٩٤,٢ بالمئة وهو معدل مماثل للسنة السابقة. وبلغت النفقات ٢٥,٣ مليون يورو مقابل ميزانية معتمدة مقدراها ٢٦,٨ مليون يورو. وقد تم الاضطلاع بكل تكاليف الأنشطة ذات الصلة بالتحقيق في كينيا بإعادة نشر الموظفين الموجودين إلى الحالة الجديدة.

١٤٣- سجل قلم المحكمة معدل تنفيذ مرتفعا مقداره ٩٨,٠ بالمئة أو ما مجموعه ٥٨,٣ مليون يورو مقابل ميزانية متعمدة مقدارها ٥٩,٥ مليون يورو. وقد سجلت "شعبة خدمات المحكمة" إنفاقا أقل بمعدل ٩٣,٠ بالمئة أو ما مجموعه ١,٢٩ مليون يورو. وكانت هناك تقتير في إنفاق مبلغ ٠,٤٥ مليون يورو المرصود لقسم الاحتجاز والخاص بتكاليف إيجار الزنزانات وذلك بسبب استعمال ست زنزانات من أصل ١٢ المتوقعة. والوجه الآخر للتقتير في الإنفاق كان في إنفاق مبلغ ٠,٤٧ مليون يورو في قسم الترجمة التحريرية والفورية التابع للمحكمة بسبب التأخر في استقدام موظفين محترفين وقلة الحاجة إلى المساعدة العامة المؤقتة نتيجة حدوث تطورات في الإجراءات القضائية.

١٤٤- سجلت الأمانة معدل تنفيذ مقداره ٧٥,٢ بالمئة ويعود ذلك إلى التأخر في التوظيف وإلى المدّخرات الناتجة عن تعزيز كفاءة عمليات التوثيق.

١٤٥- كان معدل التنفيذ لدى أمانة جمعية صندوق الائتمان أقل وإن بقيت عند ٧٤,٧ بالمئة. ويعود هذا أساسا إلى التأخر بصورة أكثر مما كان متوقّعا في ملء الشواغر.

١٤٦- يعود معدل التنفيذ المنخفض عند مستوى ٦٧,٧ بالمئة لدى "مكتب مدير مشروع المباني الدائمة" إلى: (أ) تقتير في الإنفاق في الخدمات التعاقدية بسبب تأخر عمليات التنفيذ و(ب) وإلى تكاليف فائدة أقل بسبب الأداء المبكر لقرض مالي للدولة المضيِّفة.

١٤٧- تقوم حاليا "آلية الرقابة المستقلة" بتأسيس المكتب وكانت نفقتُها الوحيدة تتعلق بتكاليف الموظفين الخاصة بموظف واحد، وذلك من قرض مستحق الأداء حصلت عليه من "مكتب الأمم المتحدة للرقابة الداخلية على المصالح" في نيويورك ابتداء من حزيران/يونيو ٢٠١٠. ولذلك فإن لديها معدلَ تنفيذ منخفضا مقداره ٣١,٤ بالمئة.

١٤٨- يقدم الجدول ١-١ ملخصا لمعدلات أداء الميزانية في ٢٠١٠، باستثناء إنفاق صندوق الطوارئ، حسب كل برنامج رئيسي وبرنامج.

الجدول ١-١: أداء الميزانية لعام ٢٠١٠ حسب البرنامج الرئيسي/البرنامج (بآلاف اليورو)

البرنامج الرئيسي/البرنامج	الاعتماد	النفقات(*)	الفارق	معدل التنفيذ بالنسبة المئوية
البرنامج الرئيسي الأول				
الهيئة القضائية	**١٠,٧١٩**	**١٠,٥٨٧**	**١٣٢**	**٩٨,٨**
هيئة الرئاسة	٢ ٣١٨	٢ ٣٨٧	٦٩-	١٠٣,٠
الدوائر	٧ ٧٥٨	٧ ٩٠٨	١٥٠-	١٠١,٩
مكاتب الاتصال	٦٤٣	٢٩٢	٣٥١	٤٥,٤
البرنامج الرئيسي الثاني				
مكتب المدعي العام	**٢٦ ٨٢٨**	**٢٥ ٢٥٩**	**١ ٥٦٩**	**٩٤,٢**
المدعي العام	٦ ٤١٤	٥ ٩٢٦	٤٨٨	٩٢,٤
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	٢ ٢١٤	٢ ١٢٨	٨٦	٩٦,١
شعبة التحقيقات	١٣ ٠٨٦	١١ ٦٧٦	١ ٤١٠	٨٩,٢
شعبة الإدعاء	٥ ١١٤	٥ ٥٢٩	٤١٥-	١٠٨,١
البرنامج الرئيسي الثالث				
قلم المحكمة	**٥٩ ٥٤١**	**٥٨ ٣٣٣**	**١ ٢٠٨**	**٩٨,٠**
مكتب المسجّل	١٧ ٢٠٦	١٧ ٧٦٧	٥٦٢-	١٠٣,٣
شعبة الخدمات الإدارية المشتركة	٢٠ ٧٨٤	٢٠ ٤٤٦	٣٣٩	٩٨,٤
شعبة خدمات المحكمة	١٨ ٢٧٦	١٦ ٩٩١	١ ٢٨٥	٩٣,٠
قسم الإعلام والوثائق	٣ ٢٧٦	٣ ١٣٠	١٤٦	٩٥,٥
البرنامج الرئيسي الرابع				
أمانة جمعية الدول الأطراف	**٣ ٠٢٢**	**٢ ٢٧١**	**٧٥١**	**٧٥,٢**
البرنامج الرئيسي السادس				
أمانة الصندوق الائتماني للضحايا	**١ ٢١٨**	**٩١٠**	**٣٠٨**	**٧٤,٧**
البرنامج الرئيسي السابع ١				
مكتب مدير المشروع	**٥٨٤**	**٣٩٥**	**١٨٩**	**٦٧,٧**
البرنامج الرئيسي السابع ٥				
آلية الرقابة المستقلة	**٣٤٢**	**١٠٧**	**٢٣٤**	**٣١,٤**
مجموع تكاليف المحكمة	**١٠٢ ٢٥٤**	**٩٧ ٨٦٣**	**٤ ٣٩١**	**٩٥,٧**

(*) تستند نفقات ٢٠١٠ إلى أرقام أولية لم تراجع وقابلة للتغير. وقد أعيد إيراد أرقام الاعتماد والنفقات في البرنامج الرئيسي الثالث المتعلقة بمكتب مسجل قلم المحكمة وقسم خدمات المحكمة لتعكس إعادة هيكلة شعبة مشاركة الضحايا والتعويضات التي تم من خلالها تحويل أنشطة قسم دعم المحامين عن طريق مكتب المسجل، وهذا سييسر مقارنة المتشابهات بين الميزانية والإنفاق الفعلي.

١٤٩- يقدم الجدول ١-٢ ملخصا عن معدل تنفيذ الميزانية فيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي المنعقد في حزيران/يونيو ٢٠١٠ حسب كل برنامج رئيسي وبرنامج.

١٥٠- سجلت الأمانة إفراطا في الإنفاق بسبب التكاليف الإضافية الناجمة عن سفر الأعضاء وتكاليف الاستشارة والترجمات التي لم تكن تُرصد في الميزانية في البداية، في حين أنفقت الأمانة أيضا من الصندوق الائتماني للضحايا أكثر مما كان مقرَّرا لأن عدد المشاركين في المؤتمر الاستعراضي كان أكبر من المتوقع.

الجدول ١-٢: أداء ميزانية ٢٠١٠ المتعلق بالمؤتمر الاستعراضي حسب البرنامج الرئيسي/البرنامج (بآلاف اليورو)

البرنامج الرئيسي/البرنامج	الميزانية المعتمدة للمؤتمر الاستعراضي	نفقات المؤتمر الاستعراضي (*)	الفارق	معدل التنفيذ بالنسبة المئوية
البرنامج الرئيسي الأول				
الهيئة القضائية	**٢٤,٥**	**٢٩,٦**	**٥,١-**	**١٢٠,٨**
هيئة الرئاسة				
الدوائر	**٢٤,٥**	٢٩,٦	٥,١-	١٢٠,٨
مكاتب الاتصال				
البرنامج الرئيسي الثاني				
مكتب المدعي العام				
المدعي العام				
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون				
شعبة التحقيقات				
شعبة الإدعاء				
البرنامج الرئيسي الثالث				
قلم المحكمة	**٨٩,٨**	**٨٩,٨**		**١٠٠,٠**
مكتب المسجّل	٨٣,٨	٧٠,٤	13.4	٨٤,٠
شعبة الخدمات الإدارية المشتركة				
شعبة خدمات المحكمة	٢,٧	٢,٤	0.3	٨٨,٩
قسم الإعلام والوثائق	٣,٣	١٧,٠	١٣,٧-	٥١٥,٢
البرنامج الرئيسي الرابع				
أمانة جمعية الدول الأطراف	**١ ٢٥١,٠**	**١ ٣١٩,١**	**٦٨,١-**	**١٠٥,٤**
البرنامج الرئيسي السادس				
أمانة الصندوق الائتماني للضحايا	**٤,١**	**٣٠,٠**	**٢٥,٩**	**٧٣١,٧**
البرنامج الرئيسي السابع ١				
مكتب مدير المشروع				
البرنامج الرئيسي السابع ٥				
آلية الرقابة المستقلة				
مجموع تكاليف المحكمة	**١ ٣٦٩,٤**	**١ ٤٦٨,٥**	**٩٩,١-**	**١٠٧,٢**

(*) تستند نفقات ٢٠١٠ إلى أرقام أولية لم تراجع وقابلة للتغير.

١٥١- يقدم الجدول ٢-١ نظرة عامة عن الإنفاق الأساسي وفق الحالة باستثناء النفقات المتعلقة بصندوق الطوارئ. ويوضح المكون الأساسي معدلَ تنفيذٍ بنسبة ٩٤,٧ بالمئة بينما يقدَّر العنصر المتصل بالحالة بنسبة ٩٦,٧ بالمئة.

الجدول ٢-١: تنفيذ ميزانية ٢٠١٠ فيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي حسب الإنفاق الأساسي والإنفاق المتعلق بالحالة (بآلاف اليورو)

البرنامج الرئيسي/البرنامج	الإنفاق الأساسي			الإنفاق حسب الحالة		
	الاعتماد	النفقات(*)	معدل التنفيذ ٪	الاعتماد	النفقات(*)	معدل التنفيذ ٪
البرنامج الرئيسي الأول						
الهيئة القضائية	**١٠ ٠٥٧**	**١٠ ٠٠٠**	**٩٩,٤**	**٦٦٣**	**٥٨٧**	**٨٨,٦**
هيئة الرئاسة	٢ ٣١٨	٢ ٣٨٦	١٠٢,٩		١	
الدوائر	٧ ٠٩٦	٧ ٣٢٢	١٠٣,٢	٦٦٣	٥٨٦	٨٨,٥
مكاتب الاتصال	٦٤٣	٢٩٢	٤٥,٤			
البرنامج الرئيسي الثاني						
مكتب المدعي العام	**٥ ٠٥٠**	**٤ ٨٣٤**	**٩٥,٧**	**٢١ ٧٧٨**	**٢٠ ٤٢٥**	**٩٣,٨**
المدعي العام	٢ ٩٥٦	٢ ٧٠٣	٩١,٤	٣ ٤٥٨	٣ ٢٢٣	٩٣,٢
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	٩٠٣	٧٧٩	٨٦,٣	١ ٣١٢	١ ٣٤٩	١٠٢,٩
شعبة التحقيقات	٤١٠	٤٣٠	١٠٤,٩	١٢ ٦٧٦	١١ ٢٤٦	٨٨,٧
شعبة الإدعاء	٧٨٢	٩٢٢	١١٧,٩	٤ ٣٣٢	١ ٦٠٧	١٠٦,٣
البرنامج الرئيسي الثالث						
قلم المحكمة	**٣٠ ٨٦٥**	**٢٩ ٧٥٤**	**٩٦,٤**	**٢٨ ٦٧٦**	**٥٨٠٢٨**	**٩٩,٧**
مكتب المسجّل	٨ ٠٠٤	٧ ٨٥٦	٩٨,٢	٩ ٢٠٣	٩ ٩١٥	١٠٧,٧
شعبة الخدمات الإدارية المشتركة	١٤ ٩٤٦	١٤ ٦٣٢	٩٧,٩	٥ ٨٣٨	٥ ٨٠٨	٩٩,٥
شعبة خدمات المحكمة	٦ ٠٧١	٥ ٥١٥	٩٠,٨	١٢ ٢٠٤	١١ ٤٧٨	٩٤,٠
قسم الإعلام والوثائق	١ ٨٤٥	١ ٧٥١	٩٤,٩	١ ٤٣١	١ ٣٧٩	٩٦,٤
البرنامج الرئيسي الرابع						
أمانة جمعية الدول الأطراف	**٣ ٠٢٢**	**٢ ٢٧١**	**٧٥,٢**			
البرنامج الرئيسي السادس:						
أمانة الصندوق الائتماني للضحايا	**٤١١**	**٢٨٣**	**٦٩,٠**	**٨٠٧**	**٦٢٦**	**٧٧,٧**
البرنامج الرئيسي السابع ١ مكتب مدير المشروع	**٥٨٤**	**٣٩٥**	**٦٧,٧**			
البرنامج الرئيسي السابع ٥						
آلية الرقابة المستقلة	**٣٤٢**	**١٠٧**	**٣١,٤**			
مجموع تكاليف المحكمة	**٥٠ ٣٣١**	**٤٧ ٦٤٥**	**٩٤,٧**	**٥١ ٩٢٣**	**٥٠ ٢١٨**	**٩٦,٧**

(*) تستند نفقات ٢٠١٠ إلى أرقام أولية لم تراجع وقابلة للتغير. وقد أعيد إيراد أرقام الاعتماد والنفقات في البرنامج الرئيسي الثالث المتعلقة بمكتب مسجل قلم المحكمة وقسم خدمات المحكمة لتعكس إعادة هيكلة شعبة مشاركة الضحايا والتعويضات التي تم من خلالها تحويل أنشطة شعبة دعم المحامين عن طريق مكتب المسجل. وهذا سييسر مقارنة المتشابهات بين الميزانية والإنفاق الفعلي.

١٥٢- يقدم الجدول ٢-٢ نظرة عامة عن التقسيم المتعلق بنفقات المؤتمر الاستعراضي حسب الإنفاق الأساسي والإنفاق حسب الحالة. ويبين الإنفاق الأساسي معدل تنفيذ بنسبة ١٠٥,٠ بالمئة.

الجدول ٢-٢: تنفيذ ميزانية ٢٠١٠ فيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي حسب الإنفاق الأساسي والإنفاق حسب الحالة (بآلاف اليورو)

	الإنفاق الأساسي			الإنفاق المتعلق بمختلف الحالات		
البرنامج الرئيسي/البرنامج	الاعتماد	النفقات(*)	معدل التنفيذ ٪	الاعتماد	النفقات(*)	معدل التنفيذ ٪
البرنامج الرئيسي الأول:						
الهيئة القضائية	**٢٤,٥**	**٢٩,٦**	**١٢٠,٨**			
هيئة الرئاسة						
الدوائر	٢٤,٥	٢٩,٦	١٢٠,٨			
البرنامج الرئيسي الثاني						
مكتب المدعي العام						
المدعي العام						
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون						
شعبة التحقيقات						
شعبة الإدعاء						
البرنامج الرئيسي الثالث						
قلم المحكمة	**٨٩,٨**	**٥٩,٦**	**٦٦,٤**			**٣٠,٢**
مكتب المسجّل	٨٣,٨	٤٢,٦	٥٠,٨			٢٧,٨
شعبة الخدمات الإدارية المشتركة						
شعبة خدمات المحكمة	٢,٧					٢,٤
قسم الإعلام والوثائق	٣,٣	١٧,٠	٥١٥,٢			
البرنامج الرئيسي الرابع	**١ ٢٥١,٠**	**١ ٣١٩,١**	**١٠٥,٤**			
أمانة جمعية الدول الأطراف						
البرنامج الرئيسي السادس	**٤,١**	**٣٠,٠**	**٧٣١,٧**			
أمانة الصندوق الائتماني للضحايا						
البرنامج الرئيسي السابع ١						
مكتب مشروع المدير						
البرنامج الرئيسي السابع ٥						
آلية الرقابة المستقلة						
مجموع تكاليف المحكمة	**١ ٣٦٩,٤**	**١ ٤٣٨,٣**	**١٠٥,٠**			**٣٠,٢**

(*) تستند نفقات ٢٠١٠ إلى أرقام أولية لم تراجع وقابلة للتغير.

١٥٣- يوضح الجدول ٣-١ تنفيذ ميزانية ٢٠١٠ حسب نوع الإنفاق، باستثناء صندوق الطوارئ.

١٥٤- تجاوز معدل تنفيذ المساعدة العامة المؤقتة الميزانيةَ المرصودة بنسبة ١١١,٠ بالمئة فيما يتعلق بكامل المحكمة، وهو في نفس مستوى معدل السنة السابقة الذي كان ١١٢,٨ بالمئة.

١٥٥- الإفراط في الإنفاق على المحامين الذي بلغ ١٥٢,٤ كان بسبب الحاجة إلى تقديم مساعدة قانونية إضافية لكل من "بحر إدريس أبو قردة" و"عبد الله بندا أبكر نورين" و"صالح محمد جربو جاموس". كما تم توفير بعض الموارد الأخرى للفرق القانونية حسب الظروف التي تكتنف القضايا ووفقا للتنظيمات المطبقة. وتم إدراج مبلغ ٥١٠,٥ آلاف يورو باعتباره دينا سيئا جاء من استرداد تكاليف الدفاع القانوني ل"جان بيار بِمبا غومبو".

١٥٦- بلغ الإفراط في إنفاق خانة الأثاث والمعدات ١٢٩,٧ بالمئة، وذلك لسببين: أولهما اقتناء ثلاث سيارات لمكاتب الميدان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، وتغيير المعدات التي تم تحميلها لهذه الخانة بدل نفقات التشغيل العامة وهو ما يبين عكسيا تقتيرا في الإنفاق في تلك الخانة لدى قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الجدول ٣-١: تنفيذ ميزانية ٢٠١٠ بحسب وجه الإنفاق (بآلاف اليورو)

البند	الميزانية المعتمدة عام ٢٠١٠	النفقات (*)	الفارق	معدل التنفيذ ٪
القضاة	٥ ٦٣٤	٥ ٩٠٥	-٢٧١	١٠٤,٨
سفر القضاة	١٥٤	١١٦	٣٧	٧٥,٧
مرتبات القضاة ومخصصاتهم	*٥ ٧٨٨*	٦ ٠٢١	-٢٣٣	١٠٤,٠
موظفو الفئة الفنية	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
موظفو الخدمات العامة	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
المجموع الفرعي – الموظفون	٦٠ ١٧٢	*٥٥ ٧٤٦*	*٤ ٤٢٧*	٩٢,٦
المساعدة العامة المؤقتة	٧ ٨٦٥	٨ ٧٢٨	-٨٦٤	١١١,٠
المساعدة المؤقتة للاجتماعات	١ ١٥١	٩١٤	٢٣٧	٧٩,٤
العمل الإضافي	٣٩٠	٣٥٠	٤٠	٨٩,٨
خبراء استشاريون	٣٩٣	٤٧٠	-٧٧	١١٩,٦
المجموع الفرعي – الرتب الأخرى	***٩ ٧٩٧***	***١٠ ٤٦٢***	-٦٦٤	١٠٦,٨
السفر	٤ ٨٤٤	٤ ٢٦٢	٥٨٢	٨٨,٠
الضيافة	٥٨	٤٣	١٥	٧٤,٥
الخدمات التعاقدية	٣ ٧٩٠	٣ ٢٦٠	٥٣٠	٨٦,٠
التدريب	٩٤٥	٨٤٤	١٠٠	٨٩,٤
المحامون (**)	٢ ٧١١	٤ ١٣١	-١,٤٢٠	١٥٢,٤
نفقات التشغيل العامة	١٢ ١٢٢	١١ ٠٦٤	١ ٠٥٨	٩١,٣
اللوازم والمواد	١ ٢٣٦	١ ٠٠٥	٢٣١	٨١,٣
الأثاث والمعدات	٧٩٠	١ ٠٢٥	-٢٣٥	١٢٩,٧
المجموع الفرعي – التكاليف غير المتصلة بالموظفين	٢٦ ٤٩٦	٢٥ ٦٣٤	*٨٦٢*	*٩٦,٧*
المجموع	**١٠٢ ٢٥٤**	**٩٧ ٨٦٣**	**٤ ٣٩١**	**٩٥,٧**

(*) تستند نفقات ٢٠١٠ إلى أرقام أولية لم تراجع وقابلة للتغيير.

(**) لا يوجد بيان تفصيلي لميزانية المحامي. وقد بلغ الإنفاق الإجمالي ٢,٨٩٦ مليون يورو لمحامي الدفاع و١,٢٣٥ مليون يورو لمحامي الضحايا.

١٥٧- يبين الجدول ٣-٢ تنفيذ ميزانية المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ حسب وجه الإنفاق. وقد تمت مناقلة مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ يورو من المساعدة العامة المؤقتة إلى الخدمات التعاقدية من أجل تغطية تكاليف موارد الموظفين التي وفّرها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بعد أن رُصدت أصلا في بند المساعدة العامة المؤقتة.

الجدول ٣-٢: تنفيذ ميزانية ٢٠١٠ بحسب وجه الإنفاق (بآلاف اليورو)

البند	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٠	النفقات (*)	الفارق	معدل التنفيذ ٪
القضاة				
سفر القضاة				
مرتبات القضاة ومخصصاتهم				
موظفو الفئة الفنية				
موظفو الخدمات العامة				
المجموع الفرعي – الموظفون				
المساعدة العامة المؤقتة	٦٧٠,٢	١٤١,٥	٥٢٨,٧	٢١,١
المساعدة المؤقتة للاجتماعات		١٠٣,٦	- ١٠٣,٦	
العمل الإضافي	١٦,٦	٧,٢	٩,٤	٤٣,٤
خبراء استشاريون		١١,٠	- ١١,٠	
المجموع الفرعي – الرتب الأخرى	٦٨٦,٨	٢٦٣,٣	٤٢٣,٥	٣٨,٣
السفر	٢٥٣,٥	٢٧٧,٤	- ٢٣,٩	١٠٩,٤
الضيافة		٣,٦	- ٣,٦	
الخدمات التعاقدية	٣٤١,٠	٨٨٩,٦	- ٥٤٨,٦	٢٦٠,٩
التدريب				
محامي الدفاع				
محامي الضحايا				
نفقات التشغيل العامة	٧٦,٧	٣٤,٥	٤٢,٢	٤٥,٠
اللوازم والمواد	١١,٤	٠,١	١١,٣	٠,٥
الأثاث والمعدات				
المجموع الفرعي – التكاليف غير المتصلة بالموظفين	٦٨٢,٦	١ ٢٠٥,٢	- ٥٢٢,٦	١٧٦,٦
المجموع	**١ ٣٦٩,٤**	**١ ٤٦٨,٥**	**- ٩٩,١**	**١٠٧,٢**

(*) تستند نفقات ٢٠١٠ إلى أرقام أولية غير مراجعة وقابلة للتغيير.

١٥٨- يبين الجدول ٤-١ ملخصا لمعدلات تنفيذ الميزانية فيما يتعلق بصندوق الطوارئ بحسب كل برنامج رئيسي. ويبلغ معدل التنفيذ ٦٢,٤ بالمئة أو ما مجموعه ٥,١ مليون يورو مقارنة بالمبلغ المطلوب وهو ٨,٢ مليون يورو.

الجدول ٤-١: تنفيذ ميزانية ٢٠١٠ فيما يتعلق بصندوق الطوارئ حسب البرامج الرئيسية

البرنامج الرئيسي	الميزانية المطلوبة لعام ٢٠١٠	النفقات (*)	الفارق	معدّل الإنفاق بالنسبة المئوية
البرنامج الرئيسي الأول				
الهيئة القضائية	٤٧٣	٢٦٦	٢٠٧	٥٦,٣
البرنامج الرئيسي الثالث				
قلم المحكمة	٧ ٧٦٨	٨ ٨٧٨	٢ ٨٩٠	٦٢,٨
المجموع	**٨ ٢٤١**	**٥ ١٤٤**	**٣ ٠٩٧**	**٦٢,٤**

(*) تستند نفقات ٢٠١٠ إلى أرقام أولية غير مراجعة وقابلة للتغيير.

١٥٩- يبين الجدول ٤-٢ ملخصا لمعدلات تنفيذ الميزانية فيما يتعلق بصندوق الطوارئ لعام ٢٠١٠ حسب وجه الإنفاق.

الجدول ٤-٢: تنفيذ ميزانية ٢٠١٠ فيما يتعلق بصندوق الطوارئ حسب وجه الإنفاق

البند	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٠	النفقات (*)	الفارق	معدل التنفيذ ٪
القضاة				
سفر القضاة				
مرتبات القضاة ومخصصاتهم				
موظفو الفئة الفنية				
موظفو الخدمات العامة				
المجموع الفرعي – الموظفون				
المساعدة العامة المؤقتة	٦ ٢٨٠	٢ ٤٧٣	٣ ٨٠٧	٣٩,٤
المساعدة المؤقتة للاجتماعات	٢٥٦	١ ١٥٨	- ٩٠٢	٤٥٣,١
العمل الإضافي	٣٢	٤	٢٨	١١,٢
الاستشاريون	٩٥	٧١	٢٤	٧٤,٧
المجموع الفرعي – الرتب الأخرى	٦ ٦٦٣	٣ ٧٠٦	٢ ٩٥٧	٥٥,٦
السفر	٤٧٧	٣٨٩	٨٨	٨١,٥
الضيافة				
الخدمات التعاقدية	٣٣٩	٤٥٢	- ١١٣	١٣٣,٤
التدريب	٨٦		٨٦	
المحامون	٩٤		٩٤	
نفقات التشغيل العامة	١٩٥	١٩١	٤	٩٧,٨
اللوازم والمواد	٤٢		٤٢	
الأثاث والمعدات	٣٤٥	٤٠٦	- ٦١	١١٧,٧
المجموع الفرعي – التكاليف غير المتصلة بالموظفين	١ ٥٧٩	١ ٤٣٨	١٤٠	٩١,١
المجموع	**٨ ٢٤١**	**٥ ١٤٤**	**٣ ٠٩٧**	**٦٢,٤**

(*) تستند نفقات ٢٠١٠ إلى أرقام أولية غير مراجعة وقابلة للتغيير.

١٦٠- يقدم الجدول ٥ ملخصا عن التوظيف حسب كل برنامج رئيسي. وإلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ تم ملء ما مجموعه ٦٩٦ وظيفة أو ٩١,٢ بالمئة مقابل ما مجموعه ٧٦٣ زظيفة معتمدة باستثناء خمسة مسؤولين منتخبين.

الجدول ٥: التوظيف – المناصب المعتمدة مقابل المناصب المشغولة حسب نوع المنصب (فني/عام)

	الوظائف المدرجة في الميزانية [١]	الوظائف التي شغلت [٢]	قيد التوظيف [٣]	شواغر أعلنت ولكنها ليست قيد التوظيف [٤]	شواغر لم تعلن [٥]
البرنامج الرئيسي الأول	٥٠	٤٥	٢	١	٢
البرنامج الرئيسي الثاني	٢١٥	١٩٩	٩	صفر	٧
البرنامج الرئيسي الثالث	٤٧٧	٤٣٧	٢٧	٣	١٠
البرنامج الرئيسي الرابع	٩	٧	صفر	١	١
البرنامج الرئيسي السادس	٧	٦	١	صفر	صفر
البرنامج الرئيسي السابع ١	٣	٢	صفر	١	صفر
البرنامج الرئيسي السابع ٥	٢	صفر	١	صفر	١
المجموع في كامل م.ج.د	**٧٦٣**	**٦٩٦**	**٤٠**	**٦**	**٢١**

الجدول الوارد أعلاه يستثني خمس وظائف لمسؤولين انتخبوا (ثلاث وظائف في البرنامج الرئيسي الثاني واثنتين في البرنامج الرئيسي الثالث).

١٦١- يبين الجدول ٦ ملخصا لحالة صناديق الائتمان في نهاية ٢٠١٠.

الجدول ٦: حالة صناديق الائتمان في ٢٠١٠

٢٠١٠	الصناديق الائتمانية	المخصصات	مجموع النفقات(*)	الفارق
T000	صندوق الائتمان العام	٨ ٨٥٠	٨ ٣٨٧	٤٦٣
T001	برنامج التدريب الداخلي والمهنيين الزائرين	١ ٦٩٧ ٠٩٦	١ ١٠٠ ٢٥٧	٨٣٩
T202	مشروع الأدوات القانونية	٢٠٤ ٨٦٧	١٧٠ ٩٤٤	٣٣ ٩٢٣
T305	البرنامج الاقليمي	١٢٥ ٢٥٠	١١٥ ٧٨٣	٩ ٤٦٧
T308	حلقة دراسية خاصّة بالمحامين	٧٧ ٥٠٠	٤٠ ٧٨٢	٣٦ ٧١٨
T401	أقل البلدان نمواً	٢١٨ ٠٠٠	٩٤ ٥٠٤	١٢٣ ٤٩٦
	المجموع	**٢ ٣٣١ ٥٦٣**	**١ ٥٣٠ ٦٥٧**	**٨٠٠ ٩٠٦**

(*) تستند نفقات عام ٢٠١٠ إلى أرقام أولية غير مراجعة وقابلة للتغيير.

١٦٢- T000 تم استخدام صندوق الائتمان العام لصالح "وحدة الضحايا والشهود" لتنظيم حلقة دراسية عن الحماية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

١٦٣- T001 برنامج لدعم المتدربين الداخليين والمهنيين الزائرين للهيئة القضائية ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة. ويجري هذا البرنامج من نيسان/أبريل إل غاية آذار/مارس لمدة سنتين. وتغطّي

المخصصاتُ فترتين هما كانون الثاني/يناير – آذار/مارس ونيسان/أبريل – كانون الأول/ديسمبر. أما الرصيد فيرحّل إلى الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير – آذار/مارس ٢٠١١.

١٦٤- T202 هذا المشروع يديره مكتب المدعي العام لتيسير وتنسيق إدخال مشروع "الأدوات القانونية"، لا سيما مصفوفة القضايا، وتنفيذه واستعماله من قبل المستخدمين خارج المحكمة.

١٦٥- T305 حلقة دراسية يديرها قلم المحكمة لتمويل التشاور بين المحكمة وبين أهل المهنة المدرجة أسماؤهم في قائمة المحامين المعتمدين لدى المحكمة.

١٦٦- T308 برنامج تديره المحكمة وغرضه دعم تنظيم الحلقات الدراسية الإقليمية الموجّهة إلى فئات مستهدفة تشمل (القضاة، والمسؤولين في شتى الوزارات، والمنظمات غير الحكومية) من أجل شحذ الوعي وتنمية المعرفة بالمحكمة وخلق شبكة تعاون فعّالة. وانعقدت أول حلقة دراسية في السنغال في أواخر عام ٢٠٠٩.

١٦٧- T401 يتيح هذا البرنامج الذي تديره الأمانة تغطية تكاليف السفر ذات الصلة بمشاركة الممثلين من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية. وهو برنامج متواصل ولذلك يتم ترحيل أي رصيد إلى السنة التالية.

١٦٨- وفضلا عن ذلك، تلقت المحكمة في ٢٠١٠ مبلغا إجماليا مقداره ٥٦٦,٠٧٧ يورو لفائدة الصندوق الخاص بالنقل في صورة تبرعات نقدية من ثلاثة بلدان. وتم إنشاء هذا الصندوق لتمويل عمليات نقل الأشخاص المعرَّضين للخطر إلى الدول المستضيفة ولتمويل بناء القدرات في الدول الأطراف قَدْر الإمكان.

١٦٩- قررت الجمعية إنشاء صندوق خاص داخل قلم المحكمة للتمويل الكامل للزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين بواسطة تبرعات ومساهمات من الدول الأطراف والدول الأخرى والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأفراد وكيانات أخرى .

معلومات إضافية عن أداء الميزانية بما في ذلك إنفاق صندوق الطوارئ لعام ٢٠١٠

١٧٠- يقدم الجدول ٧-١ ملخصا لمعدلات تنفيذ الميزانية لعام ٢٠١٠ بما في ذلك إنفاق صندوق الطوارئ حسب البرامج الرئيسية والبرامج. وإدراج إنفاق صندوق الطوارئ للمحاكمات المتزامنة وحالة كينيا بمبلغ ٥,١ مليون يورو جعل المحكمة تنفذه بنسبة ١٠٠,٧ بالمئة أو ما مجموعه ١٠٣,٠ مليون يورو.

الجدول ٧-١: أداء الميزانية لعام ٢٠١٠ بما في ذلك إنفاق صندوق الطوارئ حسب البرنامج الرئيسي/البرنامج (بآلاف اليورو)

البرنامج الرئيسي/البرنامج	الاعتماد	النفقات(*)	الفارق	معدل التنفيذ بالنسبة المئوية
البرنامج الرئيسي الأول				
الهيئة القضائية	**١٠ ٧١٩**	**١٠ ٨٥٣**	**- ١٣٤**	١٠١,٢
هيئة الرئاسة	٢ ٣١٨	٢ ٣٨٧	- ٦٩	١٠٣,٢
الدوائر	٧ ٧٥٨	٨ ١٧٤	- ٤١٦	١٠٥,٤
مكاتب الاتصال	٦٤٣	٢٩٢	٣٥١	٤٥,٥
البرنامج الرئيسي الثاني				
مكتب المدعي العام	**٢٦ ٨٢٨**	**٢٥ ٢٥٩**	**١ ٥٦٩**	**٩٤,٢**
المدعي العام	٦ ٤١٤	٥ ٩٢٦	٤٨٨	٩٢,٤
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	٢ ٢١٤	٢ ١٢٨	٨٦	٩٦,١
شعبة التحقيقات	١٣ ٠٨٦	١١ ٦٧٦	١ ٤١٠	٨٩,٩
شعبة الإدعاء	٥ ١١٤	٥ ٥٢٩	- ٤١٥	١٠٨,١
البرنامج الرئيسي الثالث				
قلم المحكمة	**٥٩ ٥٤١**	**٦٣ ٢١٢**	**- ٣ ٦٧١**	**١٠٦,٢**
مكتب المسجّل	١٧ ٢٠٦	١٨ ٢٠٧	-١ ٠٠١	١٠٥,٨
شعبة الخدمات الإدارية المشتركة	٢٠ ٧٨٤	٢٠ ٩٢٦	- ١٤٢	١٠٠,٧
شعبة خدمات المحكمة	١٨ ٢٧٦	٢٠ ٥٨٧	- ٢ ٣١١	١١٢,٦
قسم الإعلام والوثائق	٢ ٢٧٦	٣ ٤٩٢	- ٢١٧	١٠٦,٦
البرنامج الرئيسي الرابع				
أمانة جمعية الدول الأطراف	**٣ ٠٢٢**	**٢ ٢٧١**	**٧٥١**	**٧٥,٢**
البرنامج الرئيسي السادس				
أمانة الصندوق الائتماني للضحايا	**١ ٢١٨**	**٩١٠**	**٣٠٨**	**٧٤,٧**
البرنامج الرئيسي السابع ١				
مكتب مدير المشروع	**٥٨٤**	**٣٩٥**	**١٨٩**	**٦٧,٧**
البرنامج الرئيسي السابع ٥				
آلية الرقابة المستقلة	**٣٤٢**	**١٠٧**	**٢٣٤**	**٣١,٤**
مجموع تكاليف المحكمة	**١٠٢ ٢٥٤**	**١٠٣ ٠٠٨**	**- ٧٥٤**	**١٠٠,٧**

(*) تستند نفقات ٢٠١٠ إلى أرقام أولية لم تخضع للتدقيق وهي قابلة للتغير. وقد أعيد إيراد أرقام الاعتماد والنفقات في البرنامج الرئيسي الثالث المتعلقة بمكتب مسجل قلم المحكمة وقسم خدمات المحكمة لتعكس إعادة هيكلة شعبة مشاركة الضحايا والتعويضات التي من خلالها تم تحويل أنشطة شعبة دعم المحامين عن طريق مكتب المسجل. وهذا سييسر مقارنة المتشابهات بين الميزانية والإنفاق الفعلي.

١٧١- يقدم الجدول ٧-٢ ملخصا لمعدلات تنفيذ الميزانية لعام ٢٠١٠ بما في ذلك إنفاق صندوق الطوارئ حسب البرامج الرئيسية والبرامج. ويبين المكون الأساسي معدل تنفيذ مقدراه ٩٤,٧ بالمئة بينما يبلغ المكون الأساسي بحسب الحالة ١٠٦,٦ بالمئة.

الجدول ٧-٢: أداء ميزانية ٢٠١٠ بما في ذلك إنفاق صندوق الطوارئ حسب الإنفاق الأساسي والإنفاق حسب الحالة (بآلاف اليورو)

	الإنفاق الأساسي			الإنفاق المتعلق بمختلف الحالات		
البرنامج الرئيسي والبرامج	الاعتماد	النفقات(*)	معدل التنفيذ ٪	الاعتماد	النفقات(*)	معدل التنفيذ ٪
البرنامج الرئيسي الأول						
الهيئة القضائية	**١٠ ٠٥٧**	**١٠ ٠٠٠**	**٩٩,٤**	**٦٦٣**	**٨٥٣**	**١٢٨,٧**
هيئة الرئاسة	٢ ٣١٨	٢ ٣٨٦	١٠٢,٩		١	
الدوائر	٧ ٠٩٦	٧ ٣٢٢	١٠٣,٢	**٦٦٣**	٨٥٢	**١٢٨,٧**
مكاتب الارتباط	٦٤٣	٢٩٢	٥٤,٤			
البرنامج الرئيسي الثاني						
مكتب المدعي العام	**٥ ٠٥٠**	**٤ ٨٣٤**	**٩٥,٧**	**٢١ ٧٧٨**	**٢٠ ٤٢٥**	**٩٣,٨**
المدعي العام	٢ ٩٥٦	٢ ٧٠٣	٩١,٤	٣ ٤٥٨	٣ ٢٢٣	٩٣,٢
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	٩٠٣	٧٧٩	٨٦,٣	١ ٣١٢	١ ٣٤٩	١٠٢,٩
شعبة التحقيقات	٤١٠	٤٣٠	١٠٤,٩	١٢ ٦٧٦	١١ ٢٤٦	٨٨,٧
شعبة الإدعاء	٧٨٢	٩٢٢	١١٧,٩	٤ ٣٣٢	٤ ٦٠٧	١٠٦,٣
البرنامج الرئيسي الثالث						
قلم المحكمة	**٣٠ ٨٦٥**	**٢٩ ٧٥٤**	**٩٦,٤**	**٢٨ ٦٧٦**	**٣٣ ٤٥٨**	**١١٦,٧**
مكتب المسجّل	٨ ٠٠٤	٧ ٨٥٦	٩٨,٢	٩ ٢٠٣	١٠ ٣٥٤	١١٢,٥
شعبة الخدمات الإدارية المشتركة	١٤ ٩٤٦	١٤ ٦٣٢	٩٧,٩	٥ ٨٣٨	٦ ٢٩٠	١٠٧,٧
شعبة خدمات المحكمة	٦ ٠٧١	٥ ٥١٥	٩٠,٨	١٢ ٢٠٤	١٥ ٠٧٢	١٢٣,٥
قسم الإعلام والوثائق	١ ٨٤٥	١ ٧٥١	٩٤,٢	١ ٤٣١	١ ٧٤١	١٢١,٧
البرنامج الرئيسي الرابع						
أمانة جمعية الدول الأطراف	**٣ ٠٢٢**	**٢ ٢٧١**	**٧٥,٢**			
البرنامج الرئيسي السادس						
أمانة الصندوق الائتماني للضحايا	**٤١١**	**٢٨٣**	**٦٩,٠**	**٨٠٧**	**٦٢٦**	**٧٧,٧**
البرنامج الرئيسي السابع ١						
مكتب مشروع المدير	**٥٨٤**	**٣٩٥**	**٦٧,٧**			
البرنامج الرئيسي السابع ٥						
آلية الرقابة المستقلة	**٣٤٢**	**١٠٧**	**٣١,٤**			
مجموع تكاليف المحكمة	**٥٠ ٣٣١**	**٤٧ ٦٤٥**	**٩٤,٧**	**٥١ ٩٢٣**	**٥٥ ٣٦٣**	**١٠٦,٦**

(*) تستند نفقات ٢٠١٠ إلى أرقام أولية لم تخضع للتدقيق وهي قابلة للتغير. وقد أعيد إيراد أرقام الاعتماد والنفقات في البرنامج الرئيسي الثالث المتعلقة بمكتب مسجل قلم المحكمة وقسم خدمات المحكمة لتعكس إعادة هيكلة شعبة مشاركة الضحايا والتعويضات التي من خلالها تم تحويل أنشطة شعبة دعم المحامين عن طريق مكتب المسجل. وهذا سييسر مقارنة المتشابهات بين الميزانية والإنفاق الفعلي.

١٧٢- يوضح الجدول ٧-٣ أداء ميزانية ٢٠١٠، بما في ذلك إنفاق صندوق الطوارئ، حسب وجه الإنفاق.

الجدول ٧-٣: تنفيذ ميزانية ٢٠١٠ بما في ذلك صندوق الطوارئ بحسب وجه الإنفاق (بآلاف اليورو)

البند	الاعتماد	النفقات (*)	الفارق	معدل التنفيذ ٪
القضاة	٥ ٦٣٤	٥ ٩٠٥	٢٧١-	١٠٤,٨
سفر القضاة	١٥٤	١١٦	٣٧	٧٥,٧
مرتبات القضاة ومخصصاتهم	*٥ ٧٨٨*	٦ ٠٢٤١	٢٣٣-	١٠٤,٠
موظفو الفئة الفنية	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
موظفو الخدمات العامة	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
المجموع الفرعي – الموظفون	*٦٠ ١٧٢*	٥٥ ٧٤٦	*٤٤٢٧*	*٩٢,٦*
المساعدة العامة المؤقتة	٧ ٨٦٥	١١ ٢٠١	٣٣٣٧	١٤٢,٤
المساعدة المؤقتة للاجتماعات	١ ١٥١	٢ ٠٧٢	٩٢١-	١٨٠,٠
العمل الإضافي	٣٩٠	٣٥٤	٣٦	٩٠,٧
استشاريون	٣٩٣	٥٤١	١٤٨-	١٣٧,٧
المجموع الفرعي – الرتب الأخرى	*٩ ٧٩٧*	*١٤ ١٦٧*	*٤ ٣٧٠-*	*١٤٤,٦*
السفر	٤ ٨٤٤	٤ ٦٥١	١٩٣	٩٦,٧
الضيافة	٥٨	٤٣	١٥	٧٤,٥
الخدمات التعاقدية	٣ ٧٩٠	٣ ٧١٢	٧٨	٩٧,٩
التدريب	٩٤٥	٨٤٤	١٠٠	٨٩,٤
المحامون (**)	٢ ٧١١	٨ ١٣١	١ ٤٢٠-	١٥٢,٤
نفقات التشغيل العامة	١٢ ١٢٢	١١ ٢٥٥	٨٦٧	٩٢,٨
اللوازم والمواد	١ ٢٣٦	١ ٠٠٥	٢٣١	٨١,٣
الأثاث والمعدات	٧٩٠	١ ٤٣١	٦٤١-	١٨١,١
المجموع الفرعي – التكاليف غير المتصلة بالموظفين	٢٦ ٤٩٦	٢٧ ٠٧٣	*٥٧٧-*	١٠٢,٢
المجموع	**١٠٢ ٢٥٤**	**١٠٣ ٠٠٨**	**٧٥٤-**	**١٠٠,٧**

(*) تستند نفقات ٢٠١٠ إلى أرقام أولية لم تراجع وقابلة للتغيير.

(**) لا يوجد بيان تفصيلي لميزانية المحامي. وبلغ الإنفاق الإجمالي لمحامي الدفاع ٢,٨٩٦ مليون يورو و١,٢٣٥ مليون يورو لمحامي الضحايا.

المرفق الأول

البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

ألف– البرنامج ١١٠٠: هيئة الرئاسة

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
أن تصبح إدارة غير بيروقراطية تركز على النتائج عوض إجراء العمليات وتعتمد عند الضرورة على قواعد لضمان الحقوق وتقليص رهناً بما يؤمن من التعاون الخارجي (الهدف الإستراتيجي ٨).	**الهدف ١** – أن تكون نموذجا للقضاء الجنائي الدولي.	– توفير الدعم القانوني واللوجستي لكل الجلسات العامة للقضاة.		وفرت هيئة الرئاسة الدعم القانوني واللوجستي لسبعة اجتماعات عامة للقضاة.
		– إصدار قرارات ذات نوعية عالية بشأن استئنافات هيئة الرئاسة وأحكامها في الوقت المناسب.		أصدرت هيئة الرئاسة ١٤ قرارا قضائيا وقانونيا أغلبها سرية نظرا لطبيعتها.
		– التفاوض على استراتيجيات التنفيذ الثنائية.	٢	تم التفاوض على ٤ اتفاقات تنفيذ وإبرام ثلاثة في ٢٠١٠.
زيادة دعم المحكمة باستمرار من خلال تعزيز الاتصال والتفاهم المتبادل مع أصحاب المصلحة مع التشديد على دور المحكمة على استقلالها (الهدف الإستراتيجي ٦).	**الهدف ٢** – أن تكون مؤسسة معترفا بشكل جيد واسع ومدعَّمة بصورة ملائمة.	– تنفيذ استراتيجية العلاقات الخارجية.		قامت هيئة الرئاسة بأنشطة مكثفة في العلاقات الخارجية طيلة عام ٢٠١٠.
		– تلقّي زيارات رسمية.	٥٠	تلقى الرئيس ونوابه حوالي ١١٥ زيارة رسمية في المجموع.
		– القيام بزيارات إلى الخارج.	١٠	قام الرئيس ونوابه بثلاثين زيارة إلى الخارج.
		– عقد إحاطات ديبلوماسية.	٣	ألقى الرئيس كلمة في الإحاطتين الديبلوماسيتين اللتين احتضنتهما المحكمة.
		– المشاركة في الإحاطات التي تعقدها المنظمات غير الحكومية.	٢	ألقى الرئيس كلمة أمام الإحاطتين اللتين عقدتهما بهما المنظمات غير الحكومية واحتضنتهما المحكمة في ٢٠١٠.

		– منح مقابلات صحفية وعقد ندوات صحفية.	٣+١٢	منح أعضاء هيئة الرئاسة ١٩ مقابلة لوسائل الإعلام وشاركوا في ٤ ندوات صحفية.
أن تصبح إدارة غير بيروقراطية تركز على النتائج عوض إجراء العمليات وتعتمد عند الضرورة على قواعد لضمان الحقوق وتقليص المخاطر رهناً بما يؤمن من التعاون الخارج (الهدف الإستراتيجي ٨).	**الهدف ١** – أن تكون نموذجا للقضاء الجنائي الدولي.	– برامج تدريب مصممة بصورة جيدة موجَّهة للموظفين.		شارك العديد من موظفي المحكمة في دورات لغوية. وتم تأجيل إجراء تدريبٍ متخصص لهيئة الرئاسة إلى بداية ٢٠١١.
		– اجتماع سنوي مع كل موظفي المحكمة.	١	ألقى الرئيس كلمة في اجتماع لكل الموظفين يوم ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٠.
		– تواصل على صعيد كامل المحكمة ابتداء من الرئيس.	٣	بعث الرئيس أربع مراسلات إلى كل الموظفين.

باء – البرنامج ١٢٠٠: الدوائر

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
أن تصبح إدارة غير بيروقراطية تركز على النتائج عوض إجراء العمليات وتعتمد عند الضرورة على قواعد لضمان الحقوق وتقليص المخاطر (الهدف الإستراتيجي ٨).	**الهدف ١** – أن تكون نموذجا للقضاء الجنائي الدولي.	– تزويد الدوائر بموظفين.	١٠٠٪	بفضل الاستعمال الفعال للمقاربات الإدارية مثل استخدام قوائم بالموظفين المحتملين وعقود المساعدة العامة المؤقتة تم تقليص التأخيرات في التوظيف بصورة كبيرة، وبقيت مستويات التوظيف متجاوبة مع التذبذب في حجم العمل لدى الدوائر طلية ٢٠١٠.

	الهدف ٢ – أن تكون نموذجا للإدارة العمومية.	– وضع بنية جديدة للدوائر تتضمن مزيدا من العمل الجماعي بين الموظفين القانونيين لتعزيز المرونة داخل الشُّعب. – تدريب الموظفين القانونيين ومساعدي البحث.	١٠٠ ٪	بدأ في عام ٢٠١٠ إدخال تغييرات على بنية تزويد ادوائر بالموظفين وطرق العمل، ما زاد في الكفاءة والعمل الجماعي والمرونة. أجرت الدوائر ٨ أيام من التدريب المكثف في ٢٠١٠. شارك موظفو الدوائر أيضا في تدريب لغوي.
		– تنفيذ إجراءات لترشيد عملية فهرسة القرارات ووثائق البحث.		– وضعت الدوائر قواعد بيانات وفهارس للاجتهاد القضائي التي تيسر البحث بالإضافة إلى فتح نقاش بشأن إمكانية جمع كل قرارات المحكمة وفهرستها.

جيم– البرنامج ١٣٠٠: مكاتب الاتصال

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
زيادة دعم المحكمة باستمرار من خلال تعزيز الاتصال والتفاهم المتبادل مع أصحاب المصلحة مع التشديد على دور المحكمة على استقلالها (الهدف الإستراتيجي ٦).	**الهدف ١و٢** – مؤسسة معترف بها بشكل جيد ومدعَّمة بصورة ملائمة.	– تتابع كل طلبات المحكمة للتعاون مع المحاورين في مقر الأمم المتحدة إلى غاية إلى غاية استكمال الطلبات.		عمل فريق عمل مكتب الاتصال في نيويورك على استكمال طلبين لإبرام اتفاقين في مجالات معينة وطلبات عديدة للتزوّد بالمعلومات وردت من المحكمة ومن الأمم المتحدة أيضا.
		– عقد إحاطات إعلامية للدول في نيويورك.	٣	قدم مكتب الاتصال في نيويورك الدعم لستة إحاطات قام بها مسؤولو المحكمة أو مسؤولون كبار للدول في الأمم المتحدة إلى جانب إحاطة واحدة قام بها مسؤولو جمعية الدول الأطراف. وقدم مسؤول مكتب الاتصال إحاطتين لمنظمات غير حكومية وواحدة لأصدقاء المحكمة الجنائية الدولية.

		– توفير الـــدعم لزيـــارة مسؤولي المحكمة.	٦ – ١٠ زيارات.	وفر مكتب الاتصال في نيويورك الدعم لاثنتي عشرة (١٢) زيارة على مستوى عال قام بها مسؤولو المحكمة وزيارتين قامت بهما أمانة الجمعية.
		– رصد اجتماعات الأمم المتحدة الهامة والمشاركة فيها ومتابعة المواضيع على المستوى الثنائي وتقديم تقارير أسبوعية للمحكمة.		قام مكتب الاتصال في نيويورك برصد كل اجتماعات الأمم المتحدة المهمة وعقد رئيس رئيس مكتب الاتصال العديد من الاجتماعات الثنائية لمتابعة قضايا هامة. وقدم المكتب بانتظام تقارير للمحكمة عن التطورات ذات الصلة.
		– المشاركة والتدخل في الحلقات الدراسية والمناقشات في المواضيع ذات الصلة بالمحكمة .		شارك رئيس مكتب الاتصال باستمرار في الملتقيات والحلقات النقاشية والتظاهرات الأخرى عن مواضيع ذات صلة نظَّمتها الأمم المتحدة أو دول أو منظمات غير حكومية أو فاعلون آخرون.
		– توفير الدعم اللوجيستي للجمعية ومكتبها ولفريق عمل نيويورك.	١٠	قام مكتب الاتصال بنيويورك بتوفير الدعم اللوجستي لدورتين للجمعية والدعم الفني لتسعة عشر (١٩) اجتماعا لمكتب الجمعية وستة عشر (١٦) اجتماعا لفريق عمل نيويورك. وتضمن الدعم الفني تسجيل الملاحظات وإعداد ملخصات الاجتماعات. وتضمن الدعم الفني إعداد الوثائق والمنشورات وتوزيعها إلى جانب نقلها وتخزينها.

المرفق الثاني

البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام

ألف – البرنامج ٢١٠٠: المدعي العام (بما في ذلك شعبة الاستشارات القانونية وشعبة الخدمات)

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
وضع سياسات لتنفيذ معايير الجودة المنصوص عليها في نظام روما الأساسي وفي قواعد الإجراءات والإثبات فيما يخص جميع المشاركين في الإجراءات والأشخاص الذين تطالهم أنشطة المحكمة على نحو يحترم التنوع (الهدف الإستراتيجي ٣).	**الهدف ١** – مواصلة تطوير دليل العمليات الذي استكمل وتم تنفيذه.	– النسبة الفعلية مما هو مقرر من بروتوكولات/إجراءات التنفيذ الموحَّدة التي توضع وتنفذ.	١٠٠٪	كل عمليات التطوير تقدمت وفق الخطط الموضوعة. ووسَّع دليل العمليات من مدى الدليل إلى أنشطة الدعم والإدارة التي يقوم بها.
أن تصبح إدارة غير بيروقراطية تركز على النتائج وليس على العمليات وتعتمد عند الاقتضاء على قواعد لضمان الحقوق أو تقليل المخاطر (الهدف الإستراتيجي ١١).	**الهدف ٢** – أداء الخدمات بمستوى لا يقل عما هو مبيّن في اتفاقات مشستوى الخدمة ذات الصلة بالوحدات.	– معايير الخدمة الفعلية مقارنة بمعايير الخدمة المنشودة.	١٠٠٪ >اتفاق الخدمات.	تمت المحافظة على كل مستويات الخدمة عند مستويات ٢٠٠٩، ولم يتم تأجيل أية عملية بسبب تأجيل الخدمة.
	– تنفيذ كافة الأهداف المسطرة لعام ٢٠١٠ الخاصة بمكتب المدعي العام والمتعلقة بتطوير وتحسين النواحي اللغوية والتقنية والإدارية والميزانية.	– النسبة الفعلية من التحسينات/التطويرات المنفذة.	١٠٠٪	تم تنفيذ جميع الأهداف وفقا للخطط الموضوعة وفي الوقت المحدد.

باء – البرنامج ٢٢٠٠: شعبة الاختصاص والتعاون والتكامل

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
إجراء ٤ إلى ٥ تحقيقات جديدة في القضايا في الحالات القائمة أو الجديدة وعلى الأقل إجراء ٤ محاكمات رهناً بما يؤمَّن من تعاون خارجي (الهدف الإستراتيجي ١).	**الهدف ١** – تقديم جميع التقارير التحليلية المطلوبة والدورية المتعلقة بالحالات المعنية أو بالمقبولية أو بمصالح العدالة فيما يخص الحالات قيد التحقيق في الوقت المناسب وتقوم اللجنة التنفيذية بتأكيدها.	– النسبة المئوية الفعلية من التقارير التي تقدم في الوقت المناسبة وتؤكدها اللجنة التنفيذية.	١٠٠٪	جميع التقارير قدمت إلى اللجنة التنفيذية في الوقت المناسب وقامت بتأكيدها.
	– طلبات مساعدة فعالة وتستجيب للشروط.	– نسبة الطلبات التي تكون في غير وقتها المناسب أو حيث يتم الوقوف على مسائل تتعلق بالمطابقة، معدل المطابقة.	٥٪>	١٪
	– توسيع نطاق الجهات المزوِّدة بالمعلومات وغير ذلك من الدعم (من خلال الاتفاقات العامة والخاصة بالحالات) بما في ذلك المساعدة المقدمة لأغراض التحقيق/المحاكمة.	– المجموعة المتاحة عام ٢٠١٠ مقابل المجموعة في ٢٠٠٩.	زيادة ١٠٪<	زيادة بنسبة ١١٪ (اتسعت مجموعة المزودين بالمعلومات تبعا للمتطلبات في سياق الحالات الإضافية الموجودة قيد التحقيق والفحص الأولي).
	– إبرام اتفاقات التعاون المتوقعة لعام ٢٠١٠.	– نسبة اتفاقات التعاون المتوقعة والتي أبرمت.	١٠٠٪	لم يتم السعي إلى إبرام اتفاقات خاصة بمكتب المدعي العام و/أو مطلوبة لفترة ٢٠١٠ عدا التدابير المؤقتة المبرمة لصالح طلبات فردية للمساعدة تمت كلها بصورة مُرضيّة.

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
وضع آليات لتوفير المساعدة الضرورية للجميع، لا سيما توقيف الأشخاص وتسليمهم وحماية الشهود وتنفيذ الأحكام (الهدف الإستراتيجي ٥).	**الهدف ٢** – إحراز تقدم ملائم في تنفيذ استراتيجيات التعاون والاعتقال التي وُضعت لكل حالة على حدة.	– التنفيذ الفعلي مقابل التنفيذ المنشود.	٪١٠٠	٪٩٠
زيادة الدعم المتواصل للمحكمة عن طريق تعزيز الاتصال والتفاهم المتبادل مع أصحاب المصلحة والتشديد على دور المحكمة واستقلاليتها (الهدف الإستراتيجي ٦).	**الهدف ٣** – تنفيذ ما لا يقل عن ٨٥٪ من الأهداف السنوية الواردة في استراتيجيات التعاون والعلاقات الخارجية التي تهم مباشرة مكتب المدعي العام.	– معدل التنفيذ الفعلي للأهداف السنوية.	> ٪٨٥	٪٩٥ زادت شعبة الاختصاص والتكامل من تفاعلها مع أصحب المصلحة فيها، ما أدى إلى زيادة الدعم للمحكمة عموما ومكتب المدعي العام بوجه خاص.

جيم – البرنامج ٢٣٠٠: شعبة التحقيقات

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
إجراء ٤ إلى ٥ تحقيقات جديدة في القضايا في الحالات القائمة أو الجديدة وعلى الأقل إجراء ٤ محاكمات رهناً بما يؤمَّن من تعاون خارجي (الهدف الإستراتيجي ١).	**الهدف ١** – جمع وتحليل الأهداف المحددة في خطة التحقيق الخاصة بالفريق المشترك التي وُضعت للتحقيقات والفحوص الأولية الخمسة.	– الجمع المقرر مقابل الجمع الفعلي.	نسبة الانحراف صفر ٪ مع افتراض عدم حدوث غير المتوقع.	في ٢٠١٠ حققت شعبة التحقيقات تقدما في خمسة تحقيقات واحترمت كل الآجال المتعلقة بها. وأدت ثلاثة من هذه التحقيقات إلى تقديم طلبات للدائرة التمهيدية لإصدار مذكرات اعتقال أو مثول. وفضلا عن ذلك، وفرت شعبة التحقيقات الدعم لثلاث قضايا في المحاكمة وثلاث قضايا حيث يوجد المتهمون أحرارا.

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
		– القيام بدراسات نصف سنوية لبيان مدى الرضا بالتحليلات (الفريق المشترك، وفريق المحاكمة واللجنة التنفيذية).	رضا بنسبة >٩٠٪	أُعتبر أن ما تم توفيره من دعم لشعبة المتابعة القضائية في مجالات تطوير المنتجات وجمع وتحليل الأدلة كان مرضيا ويستجيب للهدف.
	– تنفيذ الإستراتيجية المتعلقة بالضحايا فيما يتصل بالتحقيقات.	– مستوى تنفيذ الإستراتيجية وفقا للمخطط.	نسبة الخطأ صفر ٪ مع افتراض عدم حدوث غير المتوقع.	تم تنفيذ أهداف الإستراتيجية المتعلقة بالضحايا بالكامل (لا وجود لأي انحراف).
صيانة النظام وتطويره لمواجهة كل المخاطر الأمنية والسعي لتأمين القدر الأقصى لأمن كافة المشاركين تمشياً مع نظام روما الأساسي (الهدف الإستراتيجي ٢).	**الهدف ٢** – انعدام الحوادث الأمنية مع الشهود أو الموظفين بسبب الانكشاف غير الملائم عدم تصرف مكتب المدعي العام.	– عدد الحوادث الأمنية مع الشهود أو الموظفين بسبب الانكشاف غير الملائم أو عدم تصرف مكتب المدعي العام.	صفر	في ٢٠١٠ انعدمت الحوادث الأمنية التي يتسبب فيها الانكشاف غير الملائم أو عدم تصرف مكتب المدعي العام.

دال – البرنامج ٢٤٠٠: شعبة المتابعة القضائية

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
إجراء ٤ إلى ٥ تحقيقات جديدة في القضايا في الحالات القائمة أو الجديدة وعلى الأقل إجراء ٤ محاكمات رهناً بما يؤمَّن من تعاون خارجي (الهدف الإستراتيجي ١).	– طلبات ذات جودة عالية وموجزة تسلّم في الآجال المنصوص عليها (في الوقت المناسب وبعد إقرارها عن طريق استعراض النظراء/نائب المدعي العام).	– نسبة مشاريع المذكرات التي يقرها مجلس استعراض النظراء وتنفذ في الوقت المناسب.	١٠٠٪	تمت الموافقة على جميع مشاريع المذكرات وتقديمها في حينها. وقد يسرت عملية التوحيد الاستعراضات وقلصت من المراجعات.
	– عرض الأدلة بكفاءة أمام الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية.	– نسبة الاستعراضات نصف الشهرية للتقدم المحرز في القضية وتحيينات مقاربتها التي يوافق عليها المدعي العام ونائبه.	١٠٠٪	وافق المدعي العام على كافة الاستعراضات نصف الشهرية جميعها. وقد يسر التوحيد عمليات المراجعات.

المرفق الثالث

البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

ألف – البرنامج ٣١٠٠: مكتب المسجّل

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
إجراء ٤ إلى ٥ تحقيقات جديدة في القضايا في الحالات القائمة أو الجديدة وعلى الأقل ٤ محاكمات رهناً بما يؤمَّن من تعاون خارجي (الهدف الإستراتيجي ١).	**الهدف ١** – دعم التحقيقات والمحاكمات بما يتفق والإطار القانوني.	– إجراء التقييم المنتظم بمشاركة أصحاب المصلحة على النحو المتوقع في الخطة نصف السنوية.		٪١٠٠
صيانة النظام وتطويره لمواجهة كل المخاطر الأمنية والسعي لتأمين القدر الأقصى لأمن كافة المشاركين تمشياً مع نظام روما الأساسي (الهدف الإستراتيجي ٢).	**الهدف ٢** – إرساء بيئة آمنة بمقر المحكمة.	– القيام بتفتيش وفحص جميع الأشخاص والأشياء التي تدخل مباني المحكمة.	٪١٠٠	٪١٠٠
		– استجابة موظف أمني لكافة حالات الطوارئ في دقيقتين اثنتين.	٪١٠٠	٪ ١٠٠
	– اتفاق نظم الإدارة الأمنية الميدانية مع معايير الأمم المتحدة والمعايير الدولية.	– التقيد ببرنامج التدريب الأمني الميداني للأمم المتحدة (الأمن الأساسي والأمن المتقدم في الميدان).	٪١٠٠	٪٩٧ لكل الأشخاص الذين يتنقلون إلى الميدان.
		– التقيد بمعايير الأمن الدنيا التشغيلية وبكذا معايير الأمن الدنيا التشغيلية في أماكن الإقامة.	٪١٠٠	٨٥–٩٤ ٪ رهنا بموقع المقر.

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
	– عملية إدارة أمن المعلومات بشكل متحكَّم فيه ومتسق.	– اختبار التغلغل في الشبكة وتقليص مستوى التعرض.		جرى اختبار الشبكة وتقديم تقرير بشأنه. وتم إدراج التوصيات في مشاريع وبرامج قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال. لم يتم إجراء تقدير المخاطر لعام ٢٠١٠ من أجل تفادي التكرار: قدم "المتعاقد دولوات وتوش" (*Deloitte & Touche Contractor*) في ٢٠١٠ تقريرا عن تقدير مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصال وقدم "المتعاقد إي سي تي" (*Contractor ACT*) تقريرا عن المشكلات المتعلقة بأنظمة المحكمة الإلكترونية.
إجراء ٤ إلى ٥ تحقيقات جديدة في القضايا في الحالات القائمة أو الجديدة وعلى الأقل ٤ محاكمات رهناً بما يؤمَّن من تعاون خارجي (الهدف الإستراتيجي ١).	**الهدفان ١ و٣** – حماية المصالح القانونية للمحكمة.	– عدد الاتفاقات الإطارية المبرمة دعماً لعمليات المحكمة.	١٠	٨
وضع سياسات لتنفيذ معايير الجودة الواردة في النظام الأساسي وقواعد الإجراءات والإثبات فيما يتعلق بكل المشاركين في الإجراءات والأشخاص الذين تطالهم أنشطة المحكمة بصورة تحترم التنوع (الهدف الإستراتيجي ٣).	– عدد الحالات التي سويت بشكل مُرضٍ.		٥٠	٢٣

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
أن تصبح إدارة غير بيروقراطية تركّز على النتائج وليس على العمليات وتعتمد عند الاقتضاء على قواعد لضمان الحقوق أو تقليل المخاطر (الهدف الإستراتيجي ٨).	**الهدف ٤** – التقليل من المخاطر المالية والإدارية.	– النسبة المئوية للمشكلات التي حددتها المراجعة الداخلية للحسابات وتناولتها خطة العمل. – إجراء مراجعة مستقلة للحسابات قائمة على تأكيدات ومعلومات موضوعية ومشورة.	٪١٠٠ ٦	٪٤٣ ٦

باء – البرنامج ٣٢٠٠: شعبة الخدمات الإدارية المشتركة

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
أن تصبح إدارة غير بيروقراطية تركّز على النتاج وليس على العمليات وتعتمد عند الاقتضاء على قواعد لضمان الحقوق أو تقليل المخاطر (الهدف الإستراتيجي ٨).	**الهدف ١** – تنفيذ نُظم الإدارة المتكاملة مع استخدام أنظمة دعم القرار بنسبة ١٠٠٪. – تنفيذ تدابير ادخار فعالة.	– عدد وحدات نُظم المعلومات المتاحة. – عدد تقارير أنظمة دعم القرار المقبولة المتاحة.	٥٠ ٢٠	٤٠ ٩ – تتضمن تدابير الادخار الفعالة الاستخدام المرن للموارد المتاحة (إعادة التعيين والانتشار). وتشمل المجهودات الأخرى مراجعة الإجراءات والخدمات وتوحيدها.
تقديم اقتراحات رصينة ودقيقة وشفافة تتعلق بالميزانية لا تتطلب سوى تعديلات طفيفة على مجموع ما اقترحته الجمعية من مبلغ وتوزيع للموارد (الهدف الإستراتيجي ٩).	**الهدف ٢** – تقديم اقتراحات رصينة ودقيقة وشفافة تتعلق بالميزانية.	– تعديل المبلغ المقترح وتوزيع الموارد.	حد أقصى بنسبة ٥ ٪ من التقليص أو إعادة التوزيع.	كان اقتراح تقليص الميزانية أو إعادة توزيعها الذي تقدمت به لجنة الميزانية والمالية والجمعية في حدود أهداف ٢٠١٠.

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
جلب فرص التطوير والتقدم الوظيفيين والاعتناء بها وعرضها على مجموعة متنوعو من الموظفين ومن أعلى مستوى (الهدف الإستراتيجي ١٠).	**الهدف ٣** – تنفيذ إستراتيجية لفرص التطوير الوظيفي.	– عدد أهداف ٢٠١٠ التي تم تنفيذها دون أن تكون هناك انعكاسات على الميزانية. – عدد أهداف ٢٠١٠ التي تم تنفيذها مع وجود انعكاسات على الميزانية.	٨٠ ٪ من كل الأهداف. ٢٠ ٪ من كل الأهداف.	تم وضع خطط إستراتيجية للتعليم وتنفيذها في كامل المحكمة، والبدء في برنامج تطوير القيادة، واعتماد سياسات جديدة تتعلق بالموارد البشرية وتحسين ظروف الخدمة للمهنيين في الميدان الذين تم توظيفهم دوليا.

جيم – البرنامج ٣٣٠٠: شعبة خدمات المحكمة

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
إجراء ٤ إلى ٥ تحقيقات في القضايا في سياق الحالات الموجودة أو حالات جديدة وإجراء ٤ محاكمات على الأقل، رهناً بما يؤمن من التعاون الخارجي (الهدف الإستراتيجي ١).	**الهدف ١** – توفير الدعم لدورات المحكمة وفقاً للائحة المحكمة ولائحة قلم المحكمة، وتقديم الدعم اللازم لمئتي (٢٠٠) يوم عمل بالمحكمة عام ٢٠٠٩.	– عدد أيام المحاكمات التي تمت بنجاح.	١٠٠٪	تم بنجاح توفير كافة الخدمات المطلوبة من قسم إدارة المحكمة.
	– توفير الخدمات ذات الفعّالية والكفاءة للأطراف والدوائر التي تطلبها.	– الاستجابة للطلبات في غضون أسبوع واحد.		دعم ١٠٠٪.
إرساء نظام يتصدى للمخاطر الأمنية والسعي الجاد لتأمين القدر الأقصى من أمن كافة المشاركين تمشياً مع نظام روما الأساسي (الهدف الإستراتيجي ٢).	**الهدف ٢** – توفير خدمات ذات كفاءة وفعالية في مجال الدعم والحماية والدعم العملياتي/اللوجستي للضحايا والشهود وآخرين معرضين للخطر بغض النظر عن المكان، رهنا بتقدير الأمر.	– عدد الشهود والضحايا الذين تمت حمايتهم بنجاح.	١٠٠٪	نجاح ١٠٠٪ في تنفيذ التدابير الإجرائية للحماية.

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
أن تصبح إدارة غير بيروقراطية تركّز على النتاج وليس على العمليات وتعتمد عند الاقتضاء على قواعد لضمان الحقوق أو تقليل المخاطر (الهدف الإستراتيجي ٨).	**الهدف ٣** – دقة في المصطلحات والاتساق في النصوص المترجمة تحريريا والوقائع المترجمة شفويا في كل اللغات المستعملة. – الاستعمال الشامل والفعال للموارد في كل خدمات الترجمة. – عدد ملائم من الموظفين والتراجمة الخارجيين والتراجمة في الميدان المتاحين لتكليفهم بمهام.	– عدد عمليات البحث التي تمت في الوسائل اللغوية شهريا من مستعملين نشيطين. – عدد الطلبات المكررة في تدفق حجم العمل. – عدد طلبات الترجمة الفورية والترجمة الفورية في الميدان التي تم تنفيذها.	٢٠٠ (حد أدنى) ٪٠ ٪٩٠	تم إجراء حوالي ٤٠٠ عملية بحث شهريا حسب كل مستخدم. تم إلغاء ٨٢ طلبا بسبب التكرار. تم تنفيذ ١٦٩ طلبا يتعلق بالترجمة الفورية.

دال – البرنامج ٣٤٠٠: قسم الإعلام والوثائق

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
الاستمرار في إشاعة مستوى من الوعي بدور المحكمة وفهمه يتلاءم و المرحلة التي بلغتها أنشطة المحكمة في المجتمعات التي تطالها هذه الأنشطة (الهدف الإستراتيجي ٤).	**الهدف ١** – زيادة الوعي بالأنشطة القضائية وفهمها لدى الناس.	– عدد الدورات التفاعلية التي تمت. – العدد التقديري للسكان الذين تمت توعيتهم عن طريق الإذاعة والتلفزيون.	٥٠ عن كل حالة. ٨٠ ٪ من المجتمعات المتأثرة حسب كل حالة.	أوغندا: ١٣٦ جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٢٢١ السودان: ٧٠ جمهورية أفريقيا الوسطى: ٩٦ أوغندا: ٨,٥ مليون. جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٢٥ مليون السودان: ١٠ ملايين. جمهورية أفريقيا الوسطى: ١ مليون
	– طلبات متزايدة من الضحايا قصد المشاركة في الإجراءات القضائية.	– النسبة المئوية من طلبات الضحايا التي تقدم في شكل سليم.	٧٥ ٪	

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
	– توقعات واقعية بشأن نطاق عمل المحكمة.	– عدد المنشورات ومواد التوعية التي وزّعت.	٢٠,٠٠٠ لكل حالة.	أوغندا: ٢١,٤٨٩[١] جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٢٣,٢٠٦[٢] السودان: ٨,٤٤٦[٣] جمهورية أفريقيا الوسطى: ٣,٦٤٧[٤]
ضمان إشهار الإجراءات للجمهور المحلي والعالمي (الهدف الإستراتيجي ٧).	**الهد ف ٢** – زيادة الاطلاع على إجراءات المحكمة القضائية.	في البلدان المعنية: – ساعات بث الملخصات الصوتية في الإذاعة.	٤٠ ساعة.	أوغندا: غ/م[٥] جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٤٩ ساعة السودان: غ/م[٦] جمهورية إفريقيا الوسطى: ٦٧ ساعة
		– عدد ساعات بث الملخصات المصورة في التلفزيون.	٤٠	أوغندا: غ/م جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٤٨,٥٣ ساعة السودان: غ/م جمهورية إفريقيا الوسطى: ٦١,٣٨ ساعة
		– عدد ساعات عرض الملخصات المصورة.	٥٠	أوغندا: غ/م جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٧٣ ساعة السودان: ١٩ جمهورية إفريقيا الوسطى: ٨٣

[١] من مجموع النصوص التي تم توزيعها في أوغندا كانت ١٧,٦٤٥ عبارة عن رزم معلومات و٣,٨٤٤ عبارة عن الخلاصات القانونية للمجمكة الجنائية الدولية.

[٢] من مجموع النصوص الموزعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت ١٥,٣٢٠ عبارة عن رزم معلومات و٧,٨٨٦ عبارة عن الخلاصات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية.

[٣] من مجموع النصوص الموزعة فيما يتعلق بالحالة في دارفور، السودان، كانت ٨,١٤٧ عبارة عن رزم معلومات و٣١٩ عبارة عن الخلاصات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية.

[٤] من مجموع النصوص الموزعة في جمهورية إفريقيا الوسطى كانت ٣,٤٨٨ عبارة عن رزم معلومات و١٥٩ عبارة عن الخلاصات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية.

[٥] لم تبث أوغندا ملخصات صوتية للمحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بالإجراءات الابتدائية أو التمهيدية المتعلقة بالقضايا في الحالات الأخرى. غير أنه تم بث ١٦٨ ساعة في ٢٠١٠ من برامج المحكمة الجنائية الدولية التي تم انتائجها محليا.

[٦] لم تقم المحكمة الجنائية الدولية بدفع مقابل للاتفاقات مع المحطات الإذاعات لبث الملخصات الصوتية ولا الملخصات التلفزيونية للبرامج التي أنتجتها المحكمة. ومع ذلك يقدر أن المحطات الإذاعية ومواقع انترنت الشركاء بثت في ٢٠١٠ المنتجات الآتية التي أُعدت في مقر المحكمة: قضية البشير – حكم الاستئناف – ملخص بالإنجليزية والفرنسية والعربية للإذاعة والتلفزيون ("في قاعة المحكمة" ملخص تلفزيوني وفيديو) و"آدم لن يذهب إلى المدرسة يوم السبت" – في لغات الفر (أسطوانتان) وفي الزغاوة والمساليت والعربية؛ ملخص الحالة والقضايا في دارفور (السودان) – نسخة عربية وإنجليزية (لمخيمات اللاجئين في تشاد) – التوعية؛ ٢١ برنامجا للإذاعة – اسأل المحكمة بالعربية وملخصات عن الإجراءات في قضية أبو قردة.

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
		– عدد المشاركين الذين تم الوصول إليهم مباشرة في دورات تفاعلية.	٢٠ بالمئة أكثر من ٢٠٠٩ بحسب الحالة.	أوغندا: ٢٣,١٠٠ (+ ١١ بالمئة) جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٢١,١٢٢ (+٩ بالمئة) السودان: ١,٨٩٩ (+ ٦٦ بالمئة) جمهورية إفريقيا الوسطى: ٦,٨٣٦ (+٣٢ بالمئة)
		– عدد مواقع المشاهدة التي تعمل.	٢	غ/م المواقع مرتبطة بعرض ملخصات مصورة (انظر أعلاه)
		– عدد مقاطع الفيديو الخام التي استعملتها وسائل الإعلام.	٦٠	٧٠
		– ارتفاع عدد زوار خدمة الفيديو لموقع المحكمة.	١٥ ٪	١١٣,٢٣٣ (٩٥,٠٠٠ في ٢٠٠٩).
		– ارتفاع عد زوار الذين يحضرون الجلسات/الإيجازات الصحفية في مقر المحكمة.	١٠ بالمئة أكثر مقارنة بعام ٢٠٠٩.	١٠,٣٠٢ (٦,٢٧٦ في ٢٠٠٩).
		– ارتفاع عدد المقابلات الممنوحة لوسائل الإعلام.	١٠٠ ٪	أوغندا: ٦٥ (٦٧ في ٢٠٠٩). جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٨٤١. (١,٠٠١ في ٢٠٠٩). السودان: ٤٩ (٣ في ٢٠٠٩). جمهورية إفريقيا الوسطى: ٣٠٥ (٢٧٣ في ٢٠٠٩). مقر المحكمة: ١,٣٣٩ (٤١٥ في ٢٠٠٩).

البرنامج ٣٥٠٠: شعبة الضحايا والدفاع

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
وضع سياسات لتنفيذ معايير الجودة المنصوص عليها في نظام روما الأساسي وفي قواعد الإجراءات والإثبات	– توفير التمثيل القانوني و/أو إسداء المشورة بشأن الإجراءات القضائية أمام المحكمة.	– عدد الوكلاء القانونيين المعيَّنين.	٣٠	شعبة المشورة القانونية: ٩ شعبة مشاركة الضحايا والتعويضات: ٢ إلى غاية ٢٠١٠/٠٢/٢٨

	– إعداد المواد المناسبة لفرق الوكلاء القانوني وفرق الدفاع.	– عدد التقارير والمستندات المودعة لدى الدوائر.	١٥٠	شعبة المشورة القانونية: ٩١ شعبة مشاركة الضحايا والتعويضات: 77
	– التقيد بقواعد السرية التامة من قبل كافة الموظفين العاملين في الوحدات ضمن البرنامج.	– عدد الحوادث المتعلقة بسوء التعامل مع المعلومات السرية.	لا شيء	شعبة المشورة القانونية: لا شيء شعبة مشاركة الضحايا والتعويضات: ٢ (١ من ممثل قانوني و١ بسبب ضياع بريد DHL
	– توفر معايير شفافة لتقديم الدعم القانوني للفرق القانونية.	– عدد المطالبات المبررة فيما يتصل بانتهاك مبدأ السرية.	لا شيء	شعبة المشورة القانونية: لا شيء شعبة مشاركة الضحايا والتعويضات: ١ من ممثل قانوني.
إشاعة مستوى من الوعي.بدور المحكمة والفهم لهذا الدور يتلاءم مع المرحلة التي بلغتها أنشطة المحكمة في المجتمعات المتأثرة بهذه الأنشطة (الهدف الإستراتيجي ٦).	**الهدف ٢** – توعية المشبه بهم والمتهمين وغيرهم من الضحايا بما لهم من حقوق في محاكمة عادلة وحقوقهم في المشاركة وفي التعويض.	– النسبة المئوية للطلبات الواردة من الضحايا الذين يستخدمون استمارات الطلب الموحَّدة.	> ٩٥٪	١٠٠٪
		– النسبة المئوية للمشتبه بهم والمتهمين الذين يستعملون الاستمارات ذات الصلة للمساعدة القضائية التي تدفعها المحكمة.	> ٧٥٪	١٠٠٪
	– نظام كفء للمساعدة القانونية التي تقدمها المحكمة.	– عدد الوسطاء – عدد طلبات المساعدة القانونية التي تدفعها المحكمة.	١٠	٨٠ شعبة المشورة القانونية: ١٢ شعبة مشاركة الضحايا والتعويضات: ٨ إلى غاية ٢٠١٠/٠٢/٢٨
		– نسبة ما دفع من مساعدة قانونية في شهر.	٩٥٪	٨٠٪
	– نظام كفء لمعالجة طلبات الضحايا.	– نسبة طلبات الضحايا التي سجلت وتم تأكيد استلامها في غضون سبعة أيام من استلامها.	٩٥٪	٨٠٪ من الاستمارات أكد مقر المحكمة استلامها حيث يكون الوكيل القانوني ممثّلا فقط لمصالح أصحاب الطلبات.

		– نسبة طلبات الضحايا التي أدخلت في قاعدة البيانات في غضون ٣٠ يوما من استلامها.	٪٩٥	٪80
	– تدريب المهنيين القانونيين والمحامين في البلدان المستهدفة على الإجراءات أمام المحكمة.	– عدد المحامين الذين تم تدريبهم سنويا.	٪٤٠<	١٥٠ (حلقة دراسية)
		– عدد الجمعيات الدولية التي تتلقى إحاطات من ممثلي المحكمة سنويا.	٪٥<	١٩

المرفق الرابع

البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
تنظيم مؤتمرات ذات نوعية لا سيما الدورة الثامنة المستأنفة والدورة التاسعة للجمعية في نيويورك، ودورتين للجنة الميزانية والمالية في لاهاي، بالإضافة إلى قيام الأمانة بخدمة اجتماعات عدد من الأجهزة الفرعية التابعة للجمعية، وبخاصة، لجنة الرقابة على المباني الدائمة وفريق عمل لاهاي.	– عقد المؤتمرات والدورات كما هو مقرر.	– سير الاجتماعات بسلاسة والتئامها في الوقت المحدد لها واعتماد التقارير. – النظر في جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال. – دعم المشاركين فنيا ولوجستيا أثناء الاجتماعات بما في ذلك عملية تسجيلهم وتوفير الوثائق وتقديم الخدمات اللغوية. – أن يرضى المشاركون في الدورة عن الترتيبات والمعلومات التي وفّرت لهم.	غ/م	تم تقديم خدمات مؤتمرية عالية الجودة للجمعية ولأجهزتها الفرعية. وجرى تحرير كافة وثائق ما قبل الدورة وأثناء الدورة وما بعد الدورة وترجمتها ووضعها تحت تصرف الدول في الوقت المناسب رغم التأخير في تلقي بعض الوثائق. وردت أصداء إيجابية من جميع المشاركين.
تمكين الجمعية وهيئاتها الفرعية من الاضطلاع بولايتها على نحو أكثر فعالية من خلال تزويدها بالخدمات ذات الجودة وتوفير الدعم لها من قبيل التخطيط للخدمات المؤتمرية وتنسيقها وإعداد وتنسيق وتقديم الوثائق؛ ورصد تقيد	– إصدار وثائق على قدر عال من جودة التحرير والترجمة لمعالجتها وإنتاجها وتوزيعها في الوقت المناسب.	– أن يوضع تحت تصرف الدول وأعضاء لجنة الميزانية والمالية ما يريحها من خدمات مؤتمرية عالية الجودة ووثائق محررة ومترجمة وصادرة في الوقت المناسب باللغات الرسمية الست،	غ/م	بالنسبة للدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة الميزانية والمالية قامت الأمانة بتجهيز ما يلي من الوثائق[1] بالنسبة لما قبل الدورة وأثناءها وما بعدها كما هو مبين في الجدول التالي (١,٧٨٢ صفحة). وفي ما يتعلق بالدورة الثامنة

[1] في ثلاث لغات رسمية.

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
شتى الأجهزة التابعة للمحكمة باللائحة التي تنظم إعداد الوثائق نقديمها في وقتها المناسب، وتعيين موارد إضافية واختيار ها لتمكين الأمانة من الاضطلاع بمهمتها بفعالية وكفاءة، والتأكد من أن تُتاح للدول الأطراف سبيل الوصول إلى خدمات المؤتمر الوثائق وفقاً للنظام الأساسي.		ما يوفّر الدعم الكامل لها في أدائها مهامَّها. – أن تقدم المساعدة إلى الدول على النحو المطلقوب، لاسيما توفير المعلومات والوثائق ذات الصلة بالجمعية وبالمحكمة.		المستأنفة والدورة التاسعة قامت الأمانة بتجهيز ما يلي من الوثائق[٢] لِما قبل الدورة وأثناءها وما بعدها كما هو مبين في الجدول التالي (٦,٤٩٦ صفحة). تم تقديم جميع المعلومات المتاحة والوثائق المطلوبة والمتعلقة بعمل الجمعية والمحكمة بناء على الطلب. وهكذا تيسرت الأمور للدول ولأعضاء لجنة الميزانية والمالية في أداء دورهم، وتم تلقي أصداء إيجابية من المشاركين.
إجراء بحوث وإعداد دراسات تحليلية تتعلق بتطبيق وتفسير أحكام النظام الأساسي ذات الصلة بالجمعية وبأجهزتها الفرعية.	– إسداء مشورة قانونية عالية الجودة للجمعية وأجهزتها الفرعية.		غ/م	
التمكين لنشر الوثائق والمعلومات بصورة فعالة على الدول الأطراف وغيرها من المنظمات المهتمة بالأمر بوسائل منها الإنترنت.	– النشر الفعّال للوثائق وللمعلومات على الدول الأطراف بوسائل منها الإنترنت.	– رضا المشاركين في الدورات بالتدابير والمعلومات التي تم توفيرها. – الاطلاع على المعلومات والوثائق دون تأخير.	غ/م	تم تحميل كل الوثائق الرسمية والمعلومات المفيدة على الموقع الإلكترونب. بالإضافة إلى توفر الشبكة الإلكترونية الداخلية للاستخدام الدائم لصالح جمعية الدول الأطراف وأعضاء لجنة الميزانية والمالية. ووزعت الأمانة على الوفود في الدورة التاسعة للجمعية وحدات تخزين خارجية تحمل أغلب الوثائق المتاحة لما قبل الدورة ومستغنية بذلك عن ١١,٠٠٠ صفحة من الوثائق المطبوعة التي توزع عادة. وستواصل الأمانة اعتماد جميع التدابير والسبل الكفيلة بتحقيق الفعالية في مجال الوثائق. تم تلقي أصداء إيجابية من

[٢] في ست لغات رسمية.

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
				المشاركين.
المؤتمر الاستعراضي				
تنظيم المؤتمر الاستعراضي في كمبالا وهو مكان بعيد عن الدورات العادية للجمعية وتوفير خدمات ودعم ذي جودة من قبيل تخطيط خدمات المؤتمر وتنسيقها، وإعداد الوثائق وتنسيقها وتقديمها. تنظيم أربع جلسات نقاش للجنة على مدار يومين. تحديد موارد إضافية والحصول عليها لتمكين الأمانة من الاضطلاع بمهمتها بفعالية وكفاءة، وضمان حصول الدول الأعضاء على خدمات المؤتمر ووثائقه عملا بالنظام الأساسي. كما قامت الأمانة بتيسير العمل التحضيري للمؤتمر الاستعراضي خلال السداسي الأول وكفاءة، وضمان حصول الدول الأعضاء على خدمات المؤتمر ووثائقه عملا بالنظام الأساسي. كما قامت الأمانة بتيسير العمل التحضيري للمؤتمر الاستعراضي خلال السداسي الأول ٢٠١٠.	– عقد المؤتمر الاستعراضي كما هو مقرر.	– سير اجتماعات المؤتمر وأجهزته الفرعية بسلاسة وانتهائها في الوقت المحدد والمصادقة على التقارير. – سير نقاشات اللجنة بسلاسة وفي الوقت المحدد. وتلقى أعضاء اللجنة والميسّرين دعما فنيا وماديا. – النظر في جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال. – دعم المشاركين فنيا ولوجستيا أثناء الاجتماعات بما في ذلك عملية تسجيلهم وتوفير الوثائق وتقديم الخدمات اللغوية. – رضا المشاركين في الدورة عن الترتيبات والمعلومات التي وفّرت لهم.	غ/م	
	– إصدار وثائق على	– توفير ما يريح الدول وأعضاء	غ/م	بالنسبة للمؤتمر الاستعراضي قامت

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
	قدر عال من جودة التحرير والترجمة لمعالجتها وإنتاجها وتوزيعها في الوقت المناسب.	لجنة الميزانية والمالية من خدمات مؤتمرية عالية الجودة ووثائق محررة ومترجمة وصادرة في الوقت المناسب باللغات الرسمية الست، ما يوفّر الدعم الكامل لها في أدائها مهامَّها.		الأمانة بمعالجة الوثائق المتعلقة بفترة ما قبل الدورة وأثناء الدورة وما بعد الدورة كما هو مبين في الجدول أدناه (٢,٥٣٩ صفحة).

عدد الوثائق والصفحات التي تم إنتاجها في عام ٢٠١٠

	الإنجليزية		الفرنسية		الإسبانية		العربية		الصينية		الروسية		المجموع	
	وثائق	صفحات	وثائق	صفحات	وثائق	صفحات	وثائق	صفحات	وثائق	صفحات	وثائق	صفحات	وثائق	صفحات
لجنة الميزانية والمالية														
الدورة ١٤	٣٦	٣٣٣	٢٥	٢٦٣	٢٣	٢٤٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨٤	٨٤٤
الدورة ١٥	٦٢	٤٧٣	٣٣	٣١٢	١٩	١٥٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١٤	٩٣٨
مجموع لجنة الميزانية والمالية	٩٨	٨٠٦	٥٨	٥٧٥	٤٢	٤٠١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٩٨	١٧٨٢
دورة جمعية الدول الأطراف الثامنة المستأنفة														
وثائق قبل الدورة	٩	٨٢	٩	٨٢	٩	٨٢	٩	٨٢	٤	٤٩	٤	٤٩	٤٤	٤٢٦
وثائق أثناء الدورة	٢٠	٩٢	١٩	٧٢	١٩	٧٢	١٩	٧٢	٣	١٧	٣	١٧	٨٣	٣٤٢
وثائق بعد الدورة	٢	١١١	١	٦٧	١	٦٧	١	٦٧	١	٦٧	١	٦٧	٧	٤٤٦
مجموع دورة جمعية الدول الأطراف الثامنة المستأنفة	٣١	٢٨٥	٢٩	٢٢١	٢٩	٢٢١	٢٩	٢٢١	٨	١٣٣	٨	١٣٣	١٣٤	١٢١٤
المؤتمر الاستعراضي														
وثائق قبل الدورة	١٣	٧٥	١٢	٧٢	١٢	٧٢	٨	٣٢	٧	٢٨	٧	٢٨	٥٩	٣٠٧
وثائق أثناء الدورة	٥٥	٥٩٣	٣١	٢٠٩	٢٨	١٥٣	٢٨	١٥٣	٢٢	١٢٧	٢٢	١٢٧	١٨٦	١٣٦٢
وثائق بعد الدورة	٢	٢٠٠	١	١٣٤	١	١٣٤	١	١٣٤	١	١٣٤	١	١٣٤	٧	٨٧٠
مجموع المؤتمر الاستعراضي	٧٠	٨٦٨	٤٤	٤١٥	٤١	٣٥٩	٣٧	٣١٩	٣٠	٢٨٩	٣٠	٢٨٩	٢٥٢	٢٥٣٩
دورة جمعية الدول الأطراف التاسعة														
وثائق قبل الدورة	٤٠	٧٨١	٤٠	٧٨١	٣٨	٧٧٠	٣٨	٧٧٠	٣	١٥	٣	١٥	١٦٢	٣١٣٢
وثائق أثناء الدورة	٢١	١٤٠	١٧	٩٦	١٣	٧٤	١٣	٧٤	٩	٤٢	٩	٤٢	٨٢	٤٦٨
وثائق بعد الدورة	٣	٤٢٧	٢	٣٨٥	٢	٣٨٥	٢	٣٨٥	١	٥٠	١	٥٠	١١	١٦٨٢
مجموع دورة جمعية الدول الأطراف التاسعة	٦٤	١٣٤٨	٥٩	١٢٦٢	٥٣	١٢٢٩	٥٣	١٢٢٩	١٣	١٠٧	١٣	١٠٧	٢٥٥	٥٢٨٢
مجموع ٢٠١٠	٢٦٣	٣٣٠٧	١٩٠	٢٤٧٣	١٦٥	٢٢١٠	١١٩	١٧٦٩	٥١	٥٢٩	٥١	٥٢٩	٨٣٩	١٠٨١٧

المرفق الخامس

البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الائتماني للضحايا

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
وضع سياسات لتنفيذ معايير الجودة الواردة في النظام الأساسي وقواعد الإجراءات والإثبات فيما يتلق بجميع المشاركين في الإجراءات والأشخاص الذي تطالهم أنشطة المحكمة وبصورة تحترم التنوع (الهدف الإستراتيجي ٣).	**الهدف ١** – دفع التعويضات للضحايا وعائلاتهم ومجتمعات الضحايا عندما تأمر دوائر المحكمة بذلك.	– وجود آلية أساسية للدفع في الوقت المحدد والرقابة وتقديم التقارير عن دفع التعويضات وتكون قائمة على تنفيذ مساعدة رد الاعتبار.	معدل التنفيذ ٨٥٪.	في غياب أمر من المحكمة لدفع تعويضات في عام ٢٠١٠ لم يحدث أي تنفيذ. ويَتوقع تقرير توقعات المحكمة للضحايا في خريف ٢٠١٠ أن تقوم معايير التعويض أيضا على تنفيذ مساعدة رد الاعتبار.
تواصل زيادة الدعم للمحكمة من خلال تعزيز الاتصال والتفاهم المتبادل مع أصحاب المصلحة والتشديد على دور المحكمة واستقلالها (الهدف الإستراتيجي ٦).	**الهدف ٢** – تحسّن الاتصال مع مجلس الإدارة والدول الأعضاء وكبار المسؤولين وأصحاب المصلحة الآخرين.	– تلقّي صدى إيجابي من أصحاب المصلحة الخارجيين ومن الموظفين عن الجودة والاتصال.	أن تكون التقارير والتحليلات متاحة لأصحاب المصلحة الخارجيين والموظفين في الوقت المناسب.	تم تقديم التقارير في الوقت المناسب وأصبحت التقارير عن تقدم برنامج الصندوق الائتماني للضحايا أكثر شمولية ما أدى إلى تلقي صدى الإيجابي من الجمهور الداخلي والخارجي.
	– فهم أوسع لدور الصندوق الائتماني للضحايا ومجلس إدارته وأمانته وأنشطته.	زيادة استخدام أجهزة الاتصال من المنظمات الشريكة والوسطاء وأصحاب المصلحة الآخرين وارتفاع عدد الزيارات لموقع الصندوق على الإنترنت.	زيادة بنسبة >١٠ بالمئة في عدد الزوار بنهاية السنة لموقع الصندوق.	بالنظر إلى الوسائل المتاحة ساهم الصندوق الائتماني للضحايا بصورة إيجابية في الفهم الواسع لدوره ومهامه. وقد صدر تقريران عن تقدم برنامج الصندوق الائتماني للضحايا عام ٢٠١٠ ونُشرا على نطاق واسع. وجرى ربط موقع الصندوق على الانترنت بموقع المحكمة الجنائية الدولية. أما عدد الزوار فقد سجل ارتفاعا مستمرا حيث تحسَّن بنسبة ٢٤٠ بالمئة من شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.
أن تصبح إدارة غير بيروقراطية تركّز على النتاج وليس على العمليات وتعتمد عند الاقتضاء على قواعد لضمان الحقوق أو تقليل المخاطر (الهدف الإستراتيجي ٨).	**الهدف ٣** – وجود بنية وعمليات إدارية تسير بكفاءة وفقا للتنظيمات والقواعد السارية.	– تقديم تقرير إيجابي من مراجع حسابات خارجي بشأن ممارسات الأمانة في مجال التحكّم والإدارة.	– لم يقدم مراجع الحسابات الخارجي ملاحظات عن ممارسات الأمانة في مجال التحكّم والإدارة.	– تم تلقي تقارير مُرضية عن مراجعة الحسابات وجرى تنفيذُ التوصيات.

	– انتقال سلس إلى نظام التطبيقات والمنتجات لمعالجة المعلومات الجديد لإدارة المِنح.	– التوثيق التام للإجراءات الجديدة.	– تحقيق تقدم كبير في إدخال التغييرات اللازمة على نظام التطبيقات والمنتجات لمعالجة المعلومات وإيجاد نظام أساسي لتقديم التقارير المالية.	تم تحقيق تقدُّم رغم التأخيرات الجمة. وتم تأجيل إطلاق النظام من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١١.
	– تعزيز فعالية الأنشطة بما في ذلك إدارة المنح وتبليغ الدوائر وطرح العروض.	– تقليص كبير في وقت المعالجة مقارنة بالسنة الماضية.	نسبة تقليص >٢٥ بالمئة.	كل مشاريع الصندوق الائتماني للضحايا كانت تديرها لجنة مراجعة المشتريات التابعة للمحكمة الجنائية الدولية وقام قسم الاستشارات القانونية والخدمات بمراجعة العقود، كما تمت مراجعة طرق تقديم تقارير عن الصندوق الائتماني للضحايا وتعزيزها.

المرفق السادس

البرنامج الرئيسي السابع -١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة

الأهداف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	الهدف عام ٢٠١٠	الإنجازات
يهدف مكتب مدير المشروع إلى توفير المباني الدائمة الضرورية للمحكمة.	- توفير المباني الدائمة اللازمة للمحكمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.	- سير المشروع وفق الميزانية المعتمدة.	١٠٠٪	سار المشروع في ٢٠١٠ في حدود الميزانية المعتمدة.
		- استكمال التصميم الأولي للمباني الدائمة.	١٠٠٪	ستُكمل التصميم الأولي وصودق عليه.

المرفق السابع

تحقيق توقعات الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠

السنة المالية	الميزانية المعتمدة (بملايين اليورو)	أداء الميزانية (بالنسبة المئوية)	التوقعات	تحقيق التوقعات
٢٠٠٥	٦٦,٩	٩٢,٩	– رصد ثماني حالات.	– رُصدت/حُلِّلت ثماني حالات.
			– حالتين في المرحلة التمهيدية ومرحلة المحاكمة ومرحلة الاستئناف.	– الإجراءات التمهيدية والطعون العارضة في ثلاث حالات.
			– حالتين في مرحلة التحقيق.	– ثلاث حالات في مرحلة التحقيقات/أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية (القضية ١) ودارفور (في أعقاب الإحالة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة).
٢٠٠٦	٨٠,٤	٨٠,٤	– رصد عدد يصل إلى ثماني حالات.	– رصد/تحليل خمس حالات.
				– فتح التحقيق الرابع – جمهورية الكونغو الديمقراطية/القضية ٢.
			– فتح التحقيق الرابع.	– إجراءات ما قبل المحاكمة والطعون التمهيدية في قضية لوبنغا دييلو (جمهورية الكونغو الديمقراطية/القضية ١).
			– بداية محاكمتين اثنتين.	– الإجراءات السابقة للمحاكمة في تحقيقات ثلاثة.
٢٠٠٧	٨٨,٩	٨٧,٢	– رصد خمس حالات على الأقل.	– خمس حالات قيد التحليل الأولي/المتقدم.
			– لم تُفتح تحقيقات في حالات جديدة.	– تحقيق جديد في حالة جديدة فُتحت (جمهورية أفريقيا الوسطى).
			– جرت، في نطاق الحالات الأربع تحقيقات في ما لا يقل عن ست قضايا من بينها قضيتان صدرت فيهما أوامر بالاعتقال.	– سبع قضايا في إطار أربع حالات قيد التحقيق (جمهورية الكونغو الديمقراطية/ القضية ١، جمهورية الكونغو الديمقراطية/القضية ٢، دارفور/القضية١)، دارفور/القضية ٢، أوغندا، جمهورية أفريقيا الوسطى).
				– الاستمرار في الإجراءات التمهيدية (اعتماد التهم) في قضية لوبانغا دييلو (جمهورية الكونغو الديمقراطية/ القضية١).
٢٠٠٨	٩٠,٤	٩٢,٦	– رصد ما لا يقل عن خمس حالات.	– ست حالات قيد التحليل الأولي/المتقدم.
			– لم يفتح أي تحقيق في حالات جديدة.	– لم تباشر حالات جديدة.
			– مواصلة خطوات التحقيق، في نطاق أربع حالات ضمن ما مجموعه خمس قضايا على الأقل بما في ذلك ثلاث قضايا صدرت في نطاقها أوامر بالاعتقال.	– سبع قضايا في نطاق أربع حالات قيد التحقيق (أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية/ القضية ١ و٢، دارفور/ القضية ١ و٢ وجمهورية أفريقيا الوسطى).

السنة المالية	الميزانية المعتمدة (بملايين اليورو)	أداء الميزانية (بالنسبة المئوية)	التوقعات	تحقيق التوقعات
			– محاكمة واحدة على الأقل.	– قضية لوبانغا ديلو أمام الدائرة الابتدائية، إيقاف الإجراءات جمهورية الكونغو الديمقراطية/القضية ١. – إجراءات ما قبل المحاكمة (إقرار التهم) قضية "كاتنغا نغودجولو شوي" (جمهورية كونغو الديمقراطية/القضية ٢). – جلسات تمهيدية (جلسات تمهيدية) في قضية بِمبا (جمهورية أفريقيا الوسطى).
٢٠٠٩	١٠١,٢	٩٢,٥	خمسة تحقيقات في حالات ثلاث قائمة. – لم تفتح تحقيقات في حالات جديدة. – تحليل عدد لا يقل عن ثماني حالات أخرى. – محاكمتان. لا يتوقع إجراء محاكمة ثالثة في عام ٢٠٠٩. – محاكمات متتابعة.	– أجريت خمسة تحقيقات حفيفة: جمهورية كونغو الديمقراطية القضية ٢ (كاتنغا/نغودجولو)، جمهورية كونغو الديمقراطية/القضية ٣، (كيفو)، جمهورية أفريقيا الوسطى (بِمبا)، دارفور/القضية ٢، (البشير) والقضية ٣ (حسكانيطا). – طلب بإذن من القضاة بفتح تحقيق في كينيا (تلقائي). – حالات قيد الفحص الأولي بما فيها كينيا وكولومبيا وأفغانستان وجورجيا وغينيا وكوت ديفوار وفلسطين، جرى إعلانها. وبغية زيادة التأثير أضفى مكتب المدعي العام طابعا منهجيا على الدعاية لأنشطة الرصد التي يقوم بها. – محاكمتان: قضية لوبنغا أنهي العرض الذي يقدمه مكتب المدعي العام؛ قضية "كاتنغا/نغودجولو"، بدأ العرض الذي يقدمه المكتب المذكور. – إنهاء الإجراءات الخاصة بإقرار التهم في قضية "بمبا" وقضية "أبو قردة".
٢٠١٠	١٠٣,٦	١٠٠,٣	خمسة تحقيقات في ثلاث حالات أمام المحكمة حاليا.	جمهورية كونغو الديمقراطية القضية ٣ و٤ و٥ (كيفوس)، ودارفور القضية ٣ وكينيا القضية ١ و٢.
			– خمسة تحقيقات كامنة إما أن الإجراءات تجري بشأنها أو أن المشتبه بهم أحرار.	تحقيقات كامنة/إدراة الشهود في قضايا يوجد فيها المشتبه بهم أحرارا: – أوغندا. – دارفور ١ و٢. تحقيقات كامنة دعما لقضايا قيد المحاكمة: – جمهورية كونغو الديمقراطية القضية ١ و٢. – جمهورية إفريقي الوسطى.
			– لم تفتح تحقيقات في حالات جديدة.	– أذنت الغرفة التمهيدية بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ بفتح تحقيق في الحالة الجديدة في كينيا. – إجراء تحقيق حقيقي في حالتين: كينيا ١ وكينيا ٢. – إيداع طلبات بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لالتماس الأمر بالمثول أمام المحكمة.

			– تحليل عدد لا يقل عن ثماني حالات ممكنة.	– إعلان تسع حالات قيد الفحص الأولي (المرحلة ٢ب) تضم أفغانستان وكولومبيا وكوت ديفوار وجورجيا وغينيا وهندوراس ونيجريا وجمهورية كوريا وفلسطين. – ومن أجل زيادة التأثير أضفى مكتب المدعي العام طابعا منهجيا على الدعاية لأنشطة الرصد التي يقوم بها.
			– إجراء ما لا يقل عن ثلاث محاكمات متتابعة (يمكن إجراء جلسات متزامنة على مدى أسابيع عديدة).	– اُستكملت جلسة إقرار التهم في قضية عبد الله بندا أبكر نورين وصالح محمد جربو جاموس، في انتظار القرار. – استمرت المحاكمات في قضية "لوبانغا ديلو" وقضايا "جيرمان كاتانغا /ماتيو بغودجولو شوي"، واختتمت مرافعات الادعاء في القضيتين. – بدأت المحاكمة في قضية "جان بيار بمبا غمبو" في ٢٢ طانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. – جرت محاكمات متزامنة طيلة أربعة أشهر.

المرفق الثامن

قلم المحكمة": عدد المدعى عليهم وطلبات الضحايا ومدة إقامة الشهود

عدد المدعى عليهم المعوزين وطلبات الضحايا

	العدد الفعلي في ٢٠١٠	توقعات في ميزانية ٢٠١٠	العدد الفعلي في ٢٠٠٩	التوقعات في ميزانية ٢٠٠٩	العدد الفعلي في ٢٠٠٨	التوقعات في ميزانية ٢٠٠٨	العدد الفعلي في ٢٠٠٧	التوقعات في ميزانية ٢٠٠٧
عدد المدعى عليهم المعوزين٢٠٠٥	٦	٣	٤	٣	٣	١	٢	٣
طلبات الضحايا	٢٢٥٧	لا توجد توقعات	٧٤	لا توجد توقعات	٦٦	لا توجد توقعات	١	لا توجد توقعات

طلبات الضحايا للمشاركة

	طلبات جديدة من الضحايا للمشاركة في ٢٠١٠	العدد الإجمالي للطلبات	طلبات جديدة من الضحايا للمشاركة في ٢٠٠٩	طلبات جديدة من الضحايا للمشاركة في ٢٠٠٨	طلبات جديدة من الضحايا للمشاركة في ٢٠٠٧
أوغندا	٣١١	١,٠١٢	٢٧٢	٢١٦	١٠٨
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٤٧	١,٠٦٨	٣٣١	٢٧٠	٢١٢
دارفور – السودان	٦٣	٢٠٤	١١٨	٠	١٨
جمهورية إفريقي الوسطى	١,٧٦١	١,٩٢٨	٣٤	١٣٣	٠
كينيا	٥٧	٥٤	٢	٠	٠
المجموع	**٢,٢٣٩**	**٤,٢٦٦**	**٧٥٧**	**٦١٩**	**٣٣٨**

الإقامة في مقر المحكمة حسب كل شاهد

	مدة الإقامة القصوى في المقر حسب كل شاهد في ٢٠١٠	توقعات الميزانية لمدة الإقامة القصوى حسب كل شاهد في ٢٠١٠	مدة الإقامة القصوى في المقر حسب كل شاهد في ٢٠٠٩	توقعات الميزانية لمدة الإقامة القصوى حسب كل شاهد في ٢٠٠٩	مدة الإقامة القصوى في المقر حسب كل شاهد في ٢٠٠٨	توقعات الميزانية لمدة الإقامة القصوى حسب كل شاهد في ٢٠٠٨	مدة الإقامة القصوى في المقر حسب كل شاهد في ٢٠٠٧	توقعات الميزانية لمدة الإقامة القصوى حسب كل شاهد في ٢٠٠٧
جمهورية الكونغو الديمقراطية القضية ١	٢٢	١٠	٣٩	١٠	٠	٧	٠	٧
جمهورية الكونغو الديمقراطية القضية ٢	٤١	١٠	٢١	١٠	٠	٧	٠	٧
جمهورية إفريقيا الوسطى	١٩	١٠	٠	١٠	٠	٧	٠	٧